

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

إيهاب مقابلة*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أبعاد الدور التنموي (الاقتصادي والاجتماعي) لمؤسسات التمويل الأصغر وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" باعتبارها أهم وأقدم مؤسسات التمويل الأصغر في دولة فلسطين. تستخدم الدراسة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والكمي، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسرتهم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي وذلك من خلال استبانة خاصة أعدت لهذا الغرض. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل وتقييم أداء المؤسسة منذ تأسيسها. أبرزت نتائج التحليل الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرتهم وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما أبرزت وبشكل واضح أبعاد الدور الاجتماعي للقروض الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة. وأبرزت النتائج أيضاً دور المؤسسة في دعم الجهود الحكومية في مواجهة الفقر وتدني مستويات المعيشة والبطالة وجهودها في تعزيز التنمية المستدامة.

Dimensions of the economic and social role of microfinance institutions: the case of the Palestine for Credit and Development "FATEN"

Ihab Magableh

Abstract

This study aims to identify and analyze the dimensions of the economic and social role of microfinance institutions by studying the case of the Palestine for Credit and Development "FATEN" as the most important and oldest microfinance institution in Palestine. The study uses a methodology combining descriptive and quantitative analysis, where the views of the beneficiaries of the financial and nonfinancial services were extrapolated to estimate the economic and social impact of these services at the beneficiaries themselves, their families, local community and the national economy. On the other hand, the methodology has relied on evaluating the performance of "FATEN" since its inception. The results highlighted the significant economic role of "FATEN" at the beneficiaries' level and at families and local community levels. Moreover, the results clearly confirmed the social impact of the productive and non-productive loans provided by "FATEN". It was also found that "FATEN" strongly supports the government's efforts in the fight against poverty, low standards of living and unemployment. It also supports its efforts to promote sustainable development.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، البريد الإلكتروني: ihab@api.org.kw

المقدمة

تعاني الكثير من الدول النامية من العديد من التحديات المزمنة كالاختلالات الهيكلية في سوق العمل ومشكلتي البطالة والفقر. ويمكن تفسير تواضع نتائج السياسات الاقتصادية في التعامل مع هذه التحديات بحقيقة مفادها أن نجاح هذه السياسات وفاعليتها مرهون بتوفر عدد من المقومات أهمها الاستقرار الاقتصادي بمفهومه العام وأبعاده المختلفة (الاستقرار في سعر الفائدة ومعدل الأسعار وسعر الصرف)، مرونة النشاط الاقتصادي، سلامة هيكل الإنتاج والإنفاق، استقرار قطاع المالية العامة والقطاع المصرفي، والانسجام بين سياسات التعليم والتشغيل من جهة وسياسات وجهود مكافحة الفقر والبطالة من جهة أخرى. ونتيجة لما سبق، بدأ الاهتمام بسياسة التوظيف الذاتي وقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، العمل المنزلي، النشاطات المدرة للدخل، ومفاهيم العمل الحر والعمل لحساب النفس والتمويل الأصغر يأخذ نمطاً متزايداً ومتسارعاً لا سيما في الدول النامية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الرؤى والخطط الاقتصادية التي باتت تُعول على هذه المشروعات والنشاطات في تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام، وفي مواجهة الكثير من التحديات وعلى رأسها اختلالات سوق العمل وارتفاع معدلات الفقر وتراجع مستوى المعيشة، وضيق القاعدة الإنتاجية وضعف القدرات التصديرية وتباطؤ معدلات نمو الاستثمار المحلي وضعف مستويات التنوع الاقتصادي ووتدني معدلات النمو التشغيلي (Magableh, 2009b) و(أبو شنب، 2016) و (Rosintan D.M. Panjaitan–Driodadisuryo, K.C. 1999).

ولقد أصبح الاهتمام بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنشاطات والمشروعات الإنتاجية المنزلية ينعكس على السياسات والبرامج الاقتصادية، كما بدأ ينعكس على حجم وتنوع منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة والراعية والممولة، حيث بدأت مجموعة من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات والنشاطات بالظهور والانتشار، كما بدأت العديد من المؤسسات ذات العلاقة بتعديل أهدافها ومجالات عملها وفئاتها المستهدفة لتشمل قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنشاطات الإنتاجية والمنزلية، كما ظهرت مجموعة من المؤسسات المعنية بتقديم منتجات تمويلية غير إنتاجية لتلبية احتياجات صحية و/أو تعليمية و/أو أسرية وغيرها. وتتضمن منظومة المؤسسات التمويلية الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كل من: البنوك التجارية والإسلامية ومؤسسات التمويل التنموية ومؤسسات التمويل المتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر وصناديق رأس المال المغامر ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وشبكة المستثمرين الملائكيين ومؤسسات ضمان القروض الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال برامج الدعم الحكومي ومنصات الإقراض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود بعض الفروقات بين المؤسسات والسياسات والتشريعات المتعلقة بمواجهة الفقر وتلك المعنية بتعزيز الإنتاج والاستثمار والتشغيل، فعلى سبيل المثال، هناك فرق بين تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبين التمويل الأصغر، فنجد أن مؤسسات التمويل الأصغر تركز على مسائل مواجهة الفقر ورفع مستوى المعيشة وتمويل النشاطات المدرة للدخل بسقف تمويلي متواضع وشروط ميسرة وبمناطق جغرافية غالباً ما تكون من ضمن جيوب الفقر، ولكن غالباً ما تكون تكلفة التمويل مرتفعة. وتقدم هذه المؤسسات قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية (استهلاكية واجتماعية). أما مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فتركز في الغالب على مسألة التشغيل والإنتاج والتنمية المحلية والتوازن التنموي وتعزيز الصادرات. كما أن هناك فرق بين التشريعات المنظمة للنشاطات الإنتاجية المنزلية البسيطة التي تعمل في إطار القطاع غير الرسمي وتلك المنظمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في إطار القطاع الرسمي (Magableh, 2009a).

وفي سياق الحديث عن الجهود الداعمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى العربي، نشير إلى التجربة الفلسطينية في دعم ورعاية هذه المشروعات، حيث تسعى الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتوفير البيئة المناسبة لنمو وتطور هذا القطاع وفقاً للقدرات المالية والبشرية لهذه الجهات، ونتيجة لذلك ظهر عدد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية هذا القطاع والتي من شأنها دعم فرص تأسيس المزيد من المشروعات الجديدة وزيادة فرص توسع وتطوير المشروعات القائمة بحيث تتحول بعض النشاطات المدرة للدخل (القطاع غير الرسمي) إلى مشروعات متناهية الصغر، وتتحوّل بعض المشروعات المتناهية الصغر إلى مشروعات صغيرة، وتتطور بعض المشروعات الصغيرة لتصبح مشروعات متوسطة. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تقييم جهود دعم قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين من حيث الشمولية والكفاءة والفعالية والتشبيك، إضافة إلى تقييم أداء وكفاءة المؤسسات التمويلية وأثرها التنموي ومستوى الرضا عن خدماتها للوصول إلى أفضل النتائج. ويزيد عدد مؤسسات وبرامج التمويل المتخصصة في فلسطين عن 20 برنامج ومؤسسة معظمها غير ربحية، ويمكن وصف أغلب البرامج بأنها برامج مؤقتة وغير مستدامة (تعتمد على الجهة الممولة للبرنامج وقيمة الدعم المقدم). وتعمل سلطة النقد الفلسطينية على إجراء إصلاحات مستمرة بهدف الحفاظ على سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، حيث أصدرت العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم إدارتها وحوكمتها، إضافة إلى بيان آلية ترخيصها والأعمال المسموحة والمحظورة عليها (شذى أبو سليم، 2019) و (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

تأتي المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" التي تأسست في عام 1999 في مقدمة المؤسسات الداعمة والراعية لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعتبر "فاتن"

مساهماً رئيسياً في مواجهة الفقر وتنمية ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر في دولة فلسطين باعتبارها من أبرز المؤسسات التمويلية غير الربحية العاملة في هذا المجال. وتعمل المؤسسة من خلال 38 فرعاً منتشرة في مختلف المحافظات للوصول إلى الفئات المستهدفة في مواقعهم، وتغطي نشاطات المؤسسة أكثر من 500 موقع خاصة في المخيمات والأرياف والمناطق المهمشة من خلال كادر إداري يصل إلى حوالي 310 موظفة وموظف يعملون على خدمة أكثر من 32000 مقترض نشط (حوالي 31.34% منهم من الإناث). وتشير بيانات الأداء والمستفيدين إلى أن المؤسسة تساهم في الحد من مظاهر ونتائج الفقر وفي رفع المستوى المعيشي وزيادة معدلات التشغيل للفئات المستهدفة من خلال ما تقدمه من قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية وخدمات غير تمويلية، حيث تعمل منذ تأسيسها على تطوير قائمة خدماتها كماً ونوعاً لتواكب احتياجات هذه الفئات وفقاً للإمكانات المالية والبشرية المتاحة، كما تحرص على بناء قدرات العاملين لديها من أجل تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية.

وعلى الرغم من أهمية المؤشرات السابقة التي تعكس أداء المؤسسة منذ تأسيسها، وعلى الرغم مما تلعبه هذه المؤسسة ومثيلاتها من مؤسسات التمويل الأصغر من دور تنموي اجتماعي اقتصادي وعلى مختلف المستويات إلا أن هناك ندرة في الدراسات التحليلية التي تبين وبشكل مفصل حجم وأبعاد الدور التنموي لهذه المؤسسات، وهذا ما ستقوم به هذه الدراسة. وتتكون هذه الدراسة إضافة إلى المقدمة من خمسة أجزاء، يعرض الجزئين الأول والثاني أهمية وأهداف الدراسة ومنهجيتها. ويناقش الجزء الثالث واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين وأداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"، بينما يناقش الجزء الرابع أبرز مؤشرات الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر سواء كان الدور يتعلق بالقروض الإنتاجية أو غير الإنتاجية. ويناقش الجزء الخامس نتائج تقييم الدور التنموي لمؤسسة فاتن. ويقدم الجزء الأخير من الدراسة ملخص بأهم النتائج وأبرز التوصيات.

أولاً: أهمية وأهداف الدراسة

أدى التحسن المستمر لمؤشرات أداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" ووجودها في مقدمة مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين إلى تنامي حجم الطلب على خدماتها وتنامي الدور المطلوب منها في ظل تقادم بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق هذا الأداء المتميز قيام المؤسسة ببناء علاقات تشابكية مع العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تقديم المزيد من الدعم والتمويل للفئات المستهدفة. ونتيجة لذلك، زادت نشاطات المؤسسة وفعاليتها التنموية وخدماتها التمويلية وغير التمويلية وأصبحت لاعباً أساسياً في سوق التمويل الأصغر في فلسطين. لذا، فقد بات من الضروري إلقاء الضوء على تجربة المؤسسة ودراسة وتقييم أدائها الإقراضي ودورها التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها على مختلف المستويات (الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، والاقتصاد الوطني). وبناء عليه، تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتقييم الدور

- التنموي للمؤسسة على مستوى المستفيدين من خدماتها، كما تهدف إلى عرض وتحليل تجربة المؤسسة في التمويل الاجتماعي والإنتاجي، وتقييم دورها التنموي في التشغيل والإنتاج وتمكين الشباب والمرأة وتعزيز التنمية الاجتماعية. وعلى وجه التفصيل، تهدف الدراسة إلى:
- عرض واقع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين والتحديات التي تواجهها، وأهم الجهات الداعمة والممولة لهذا القطاع، وتقييم الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة له.
- عرض تجربة مؤسسة "فاتن" في تقديم الخدمات التمويلية وتقييم مستوى شمولية هذه الخدمات وتكاملها وكفاءة تقديمها.
- تقييم الآثار الاقتصادية للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرها والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني.
- تقييم الآثار الاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرها والمجتمع المحلي.
- تقييم مكانة المؤسسة في خارطة التمويل الأصغر في فلسطين.

ثانياً: منهجية الدراسة ومكوناتها والبيانات المطلوبة

بعد ظهور العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة والراعية والممولة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وبعد تزايد الدور المطلوب من هذه المؤسسات مع مرور الزمن وتنامي الاهتمام بريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أصبح من الضروري متابعة نشاط هذه المؤسسات وتوفير كل ما يلزم لتطوير خدماتها وآليات عملها وتعزيز دورها التنموي لتيتم الوصول في النهاية إلى قطاع مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة قادر على الاستمرار والنمو والمساهمة في تعزيز مكتسبات التنمية وزيادة العدالة في توزيعها. وفي سياق العمل على متابعة نشاط هذه المؤسسات، تأتي أهمية تقارير الأداء المالي والتمويلي السنوية ودراسات تقييم الأثر التنموي التي يتم اللجوء إليها نظراً لأهميتها ولكنها تستند في الغالب على آراء المستفيدين من هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع اعتمادها على مؤشرات الأداء الكلي (Hulme, 2000) و (Magableh, 2009a).

وفي إطار البحث عن الأسلوب الأمثل لتقييم أثر الخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر، ظهرت مدرستان تختلفان في منهجية قياس الأثر. ويتجسد الخلاف بينهما في الإجابة على التساؤلات التالية، هل يتم التركيز في تقييم الأثر على من هم في مقدمة عملية التمويل (مؤسسات التمويل)، وهذه

المدرسة تسمى "Intermediary School"، أم على من هم في نهاية عملية التمويل (المستفيدين "أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة")، وهذه المدرسة تسمى "Intended Beneficiary School"، (Hulme, 2000). وتركز المدرسة الأولى على قياس أداء مؤسسات التمويل من خلال عدة مؤشرات، أهمها تلك التي تقيس قدرة هذه المؤسسات في الوصول إلى الفئات المستهدفة والقدرة المالية والقدرة على الاستمرارية في تقديم الخدمات. ويقصد بالقدرة المالية والقدرة على الاستمرارية قدرة مؤسسات التمويل على تقديم الخدمات التمويلية بكفاءة وتكلفة منخفضة وقدرتها على تحقيق أرباح تمكنها من الاعتماد على الموارد المالية الذاتية (استقلال مالي وإداري). ويرى بعض المتخصصين أن استمرارية مؤسسات التمويل تعتمد أيضاً وبشكل رئيسي على قدرتها على تقديم الخدمات بشكل يقنع الفئات المستهدفة في التعامل معها ويزيد من الطلب على خدماتها. أما فيما يتعلق بالمدرسة الثانية فتؤكد على أن تقييم الأثر على مستوى المستفيدين هو الأكثر استخداماً خصوصاً من قبل الراغبين بإثبات أن الخدمات التمويلية تترك أثراً إيجابية على المستفيدين تتعلق بمستوى الدخل والاستهلاك وحجم وتنوع الأصول ومستوى المعيشة. كما يلقى هذا الأسلوب دعماً من واضعي السياسات الاقتصادية الذين يؤكدون على دور التمويل في خلق فرص العمل لرواد الأعمال والعاطلين عن العمل وتحويلهم من باحثين عن وظائف إلى موفرين لهذه الوظائف (Copestake, Bhalotra, and Johnson, 2001) و (Siwar, and Basri, 2001).

وتشير الدراسات المتخصصة بتقييم الأثر إلى وجود منهجين لقياس أثر الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر، وهما المنهج الكمي والمنهج الكيفي. ويُعنى المنهج الكمي بالقيم الرقمية والمؤشرات والمتغيرات والوحدات القابلة للقياس بالقيمة النقدية أو غيرها (مثل الإيراد، الإنفاق على الاستهلاك، الرواتب.. الخ). وتعد الأدوات الكمية مفيدة عندما يوجه سؤال محدد للعينة قيد الدراسة بأكملها، ثم يقاس تكرار كل إجابة، وعندها يمكن أن توضح اتجاهات وسلوك العينة. وبالإضافة إلى هذا، يمكن للأدوات الكمية أن تزود بمعلومات عامة ذات صلة بمجتمع الدراسة الذي أخذت منه العينة، طالما كانت هذه العينة ممثلة للمجتمع وفقاً للأسس الإحصائية. وتبنى الدراسات الكمية أساساً على استبانة يتم تصميمها بدقة، بحيث تسمح بتحويل النتائج إلى أرقام تسهل عمليات المقارنة. ولكن يعاني هذا المنهج من انتقادات تتعلق بالافتقار إلى القدرة على "التحقق" من أن الإجابات المقدمة دقيقة، وفيما إذا كانت تتماشى مع الحقيقة. وفي إطار المنهج الكمي، يمكن استخدام أسلوبين: أولهما أسلوب الدراسات الطولية وذلك من خلال إجراء مقارنة تجريبية بين الجماعات التي حصلت على منتجات وخدمات التمويل والجماعات التي لم تحصل عليها، ويتم اختيار المشاركين بطريقة عشوائية، غير أن واقع معظم مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يحول دون استخدام هذا الأسلوب. ولكن، ونظراً للصعوبة التي تكتنف استخدام الأسلوب السابق فإن المنهجية الأكثر استخداماً في المنهج الكمي هي ما يطلق عليه الأسلوب شبه التجريبي الذي يقوم على مقارنة النتائج المتحصل عليها في حالة الأفراد والمشروعات التي حصلت على تمويل لتأسيس مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة - وفق مؤشرات مختارة

- مع النتائج المتحصلة في حالة الأفراد غير المؤهلين الذين لم يحصلوا على التمويل. أما الأسلوب الثاني للمنهج شبه التجريبي فيقارن العملاء النشطين بالعملاء الجدد الذين لم يحصلوا على قرض بعد، وهو أسلوب أسهل من زاوية جمع البيانات، حيث إنه يعمل على قاعدة بيانات مؤسسات التمويل، ومن ثم يرشد التكاليف ويقلل على الانحياز المحتمل في اختيار غير العملاء، (مؤسسة بلانت فاينانس، 2008) و(Copestake, Bhalotra, and Johnson, 2001).

أما بخصوص المنهج الكيفي لقياس الأثر فإنه يستخدم نفس التقنيات المستخدمة في العلوم الاجتماعية. حيث يتطلب هذا المنهج معرفة واسعة بواقع المجتمع المحلي تساعد في تحليل النتائج ووضع النتائج في مكانها الصحيح. وهناك ثلاث أدوات رئيسية لإنجاز الدراسات وفقاً لهذا المنهج أولهما المقابلات، ويتضمن هذا الأسلوب وضع أسئلة مفتوحة، وإجراء مناقشات شبه موجهة، ومناقشات المجموعات المركزة حيث يقود شخص نقاشاً موجهاً حول مجموعة من الموضوعات ويسجل تكرار الإجابات، وثانيها الملاحظة المباشرة، ويتضمن هذا الأسلوب ملاحظة المستهدفين في بيئتهم، وثالثها دراسات الحالة، ويمكن استخدام هذا الأسلوب من أجل الاستكشاف المفصل لقضايا أو مسائل معقدة لا يمكن التعامل معها باستخدام أسلوب المقابلة. وبينما لا تكفي دراسات الحالة وحدها لتقييم الأثر، فإنها يمكن أن تمثل أداة مساندة لأدوات منهجية أخرى أو لتقديم أمثلة منفردة. وفي الوقت الذي يستخدم المنهج الكيفي للحصول على المعلومات التي يصعب الوصول إليها، إلا أنه يؤخذ عليه أمرين. أولهما الاعتماد بشكل كبير على مهارة القائم بإجراء المقابلة وقدرته على تفسير النتائج بطريقة علمية وغير منحازة، فيدون هذه المهارات يمكن للملاحظات أن تصبح غير حقيقية وذات طبيعة استثنائية. أما القصور الثاني فيتمثل في عدم قدرة المنهج الكيفي أن يحدد ما إذا كانت نتائج الملاحظة ذات صلة مباشرة بالتمويل أم لا، ومن ثم فإنه يقيم الروابط السببية أكثر من الأثر المباشر (مؤسسة بلانت فاينانس، 2008).

واستناداً إلى ما سبق من تحليل، وبناء على أهداف هذه الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب يجمع بين الأسلوبين السابقين، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من خدمات المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسرة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل واقع وأداء المؤسسة منذ تأسيسها. وفي هذا الإطار، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الأثر التتموي للمؤسسة لا يرتبط بما تقدمه من قروض إنتاجية ينبثق عنها نشاطات ومشروعات إنتاجية، إنما يرتبط أيضاً بالقروض غير الإنتاجية وخدمات الدعم الفني والخدمات المجتمعية.

في إطار أهداف الدراسة ومكوناتها والمنهجية المتبعة للوصول إلى هذه الأهداف، وللوصول إلى فهم واضح وكامل للآثار التتموية لخدمات المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" والعوامل

المؤثرة فيها، تم تصميم استبانة شاملة خاصة بهذه الدراسة. وتتكون هذه الاستبانة من خمسة أجزاء. خُصصَ الجزء الأول لجمع البيانات والمعلومات حول خصائص المستفيدين من خدمات المؤسسة مثل عمر المستفيد، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد ساعات العمل الأسبوعية، والجنس، إضافة إلى طبيعة العمل في المشروع ومستوى التفرغ للعمل. أما الجزء الثاني من الاستبانة، فقد خُصصَ لاستعراض تعاملات المستفيد مع المؤسسة ونوع القروض التي حصل عليها. وتناول الجزء الثالث بيانات المشروع الممول من المؤسسة واستهدف جمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بعمر المشروع، عدد العمال، حجم رأس المال، أسلوب التوزيع، الموقع، مصادر المنافسة، القطاع، مصدر التمويل المستخدم، والتحديات التي تواجه هذه المشروعات. أما الجزء الرابع، فقد خُصصَ لتحليل الأثر التنموي للمشروعات الممولة من قبل المؤسسة على مستوى المستفيدين، حيث تضمن هذا الجزء استقراء آراء المستفيدين حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التي حصلوا عليها من المؤسسة على مستوى المستفيد، وعلى مستوى أسرته، وعلى مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني ككل. أما الجزء الأخير من الاستبانة، فقد خُصصَ لمناقشة الآليات التي يقترحها المستفيدون لتعزيز الطلب على الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة وتعزيز دورها التنموي. وفي ضوء صعوبة توزيع الاستبانة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني للمؤسسة لأسباب فنية وأخرى غير فنية، تم إتباع أسلوب المقابلة الشخصية لاستكمال عملية توزيع الاستبانة وجمع البيانات، الأمر الذي تطلب المزيد من الوقت والجهد. وبلغ عدد الاستبانات التي تم استخدامها في التحليل 2046 استبانة.

ثالثاً: واقع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

1.3 واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

يواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية. ومن أهم هذه التحديات عدم استقرار الاقتصاد الفلسطيني وضعف الهيمنة والسيطرة على المقدرات والموارد المالية والبشرية والأرض حتى في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية ووجود الحواجز بين المدن والجدار الفاصل وتقطيع الضفة الغربية وفصل قطاع غزة والحصار، ويرافق هذه التحديات مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة أثرت سلباً على حجم وهيكّل النشاط الاقتصادي، حيث أضعفت محركاته الرئيسية (القطاع الخاص وقطاع التجارة الخارجية وقطاع المالية العامة)، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى عجلة النمو الاقتصادي. وعلى وجه التحديد، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدد من المشاكل والاختلالات الهيكلية أهمها عجز مزمن في الميزان التجاري السلعي والخدماتي وتذبذب الإيرادات الحكومية وتراجع قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتباطؤ قدرة القطاع العام

على التشغيل لأسباب تتعلق بقدراته المالية الذاتية وصغر حجم السوق ونوع البطالة وارتفاع درجة الاعتماد على الإيرادات الخارجية (المنح والمساعدات التي باتت محدودة مؤخراً) وارتفاع معدل الفقر ومعدلات البطالة وجود اختلالات هيكلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي وبنية قطاعات المالية العامة والتجارة الخارجية، وضعف مستوى التوجه للاستثمار المحلي والمشروعات الكبيرة بسبب استشعار المزيد من مخاطر عدم الاستقرار. وفي ظل ما سبق، يقع على عاتق المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين لعب دور تنموي كبير (اقتصادي واجتماعي) وعلى مختلف المستويات (الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني). ومن أبرز أبعاد هذا الدور المساهمة في الحد من مشكلة البطالة وتقليل حدة الفقر وتقليل التباين في مستويات الدخل وتحفيز المدخرات والاستثمار المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتشجيع ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر، إضافة إلى دورها في التنمية المحلية ودورها في تعزيز مؤشرات التنمية الاجتماعية (أبو مدله، 2013).

بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين عام 2018 حوالي 136 ألف مشروع، أي ما يعادل حوالي 86% من إجمالي عدد المشروعات. وتعتبر المشروعات متناهية الصغر هي الأكثر انتشاراً مقارنةً بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها عام 2018 حوالي 96.2% من إجمالي المشروعات العاملة، تلتها المشروعات الصغيرة بنسبة 3.5%، ثم المشروعات المتوسطة بنسبة 0.3%. ووصلت مساهمة قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى حوالي 46%. ويتركز عمل المشروعات متناهية الصغر في قطاع التجارة المحلية بنسبة 57% من إجمالي المشروعات متناهية الصغر العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، بينما يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الجاذبة للمشروعات الصغيرة (37% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة). أما المشروعات المتوسطة، فقد تركز عملها في قطاع الخدمات (44.8% من إجمالي عدد المشروعات متوسطة الحجم العاملة في الاقتصاد). وعلى الرغم مما تعكسه النسب السابقة من دور هام لهذه المشروعات بأحجامها المختلفة في التشغيل، إلا أن التحدي البارز أمام الاقتصادات التي تهيمن عليها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتمثل بضعف معدلات الإنتاج، مقارنةً بالاقتصادات القائمة على المشروعات كبيرة الحجم (عبد المنعم وآخرون، 2019).

أما فيما يتعلق بأبرز الخصائص والمؤشرات الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين فإنه يمكن إيجازها بما يلي (عبد المنعم وآخرون، 2019): (1) اعتماد معظم هذه المشروعات على منتج واحد فقط، مما يحد من إمكانية توزيع المخاطر، وهذا يرفع من حساسيتها للتقلبات الاقتصادية المحلية والخارجية. (2) ارتفاع نسبة العاملون من غير أجر في هذه المشروعات ليصل إلى حوالي 32% من إجمالي العاملين فيها. (3) هيمنة الملكية العائلية على هذه

المشروعات، وتصل النسبة إلى حوالي 67% في المشروعات، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 37% في المشروعات المتوسطة. (4) اعتماد حوالي 80% من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المدخرات الشخصية لتمويل جزء أو كامل تكلفة المشروع الرأسمالية (صعوبة الحصول على التمويل وبالتالي صغر الطاقة الإنتاجية). (5) ضعف في مستوى الترابطات الأمامية والخلفية بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها (غياب مفهوم العناقد والسلع الوسيطة والروابط الأمامية والخلفية)، حيث أن 70% من هذه المشروعات تبيع منتجاتها مباشرة إلى المستهلك.

لا يختلف الحال في فلسطين عن الدول العربية، حيث تعاني المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحديات ناجمة عن عدم وجود سيطرة للسلطة على الأرض والموارد والتجارة وحرية الانتقال والمنافسة على الأيدي العاملة والمنافسة بأنواعها المختلفة، ضعف البنية التحتية، ارتفاع تكلفة الطاقة، صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وصعوبة الحصول عليه، صغر حجم السوق والمنافسة وتدني القدرة التنافسية في ظل عدم القدرة على التحكم بالتكاليف وضعف منظومة الدعم الفني، إضافة إلى تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية وحجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية والتسويق والإنتاجية وغيرها. ومن أبرز التحديات التي ما زالت تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين أيضاً ضعف الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة لطبيعة عمل هذه المشروعات في مراحل نموها المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات وممارسة الأعمال. وهنا لا بد من الإشارة إلى عدة أمور أهمها: عدم توفر محكمة تجارية متخصصة للنظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة بل تعرض القضايا على المحاكم العامة، كما أنه لا يوجد آليات للتحكيم، عدم وجود هيئة مستقلة معنية بتنمية القطاع وعدم وجود تشريعات خاصة به لتنظيمه أو تحفيزه، وضعف بيئة الأعمال وصعوبة في ممارسة الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث جاءت فلسطين في المرتبة 117 في تقرير البنك الدولي لعام 2020، ارتفاع عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة لإتمام العمليات الأولية للمشروع وهي بدء النشاط وتسجيل الملكية وتراخيص البناء وتوصيل الكهرباء (42 إجراء تحتاج إلى 222 يوم عمل). كما بلغت تكلفة إتمام هذه الخطوات الأربعة ما يعادل 1439.9% من متوسط دخل الفرد (البنك الدولي، 2020) و (IFC، 2012).

وفي ظل واقع وخصائص قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وفي ظل التحديات السابقة التي يعاني منها القطاع، وفي ظل التدخلات العديدة المطلوبة من القطاع العام والقطاع الخاص، فقد باتت من الضرورة السعي لتقييم منظومة المؤسسات الداعمة والراعية لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين ومدى شموليتها وتكاملها. كما إنه من الضروري العمل على توفير عدد من المقومات التي تساعد هذه المشروعات في لعب الدور المطلوب في عملية التنمية. ومن أهم هذه المقومات: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

وتوفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتشريعية المناسبة، وتحسن الوعي الاستثماري والادخاري لدى قطاع الأسر، وتطوير وتعزيز الروح الريادية وغرس حب المبادرة لدى الخريجين والعاطلين عن العمل، وتوفير البنية التحتية المناسبة، والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال التي تساعد هذه المشروعات في مراحلها التشغيلية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن توفير هذه المقومات يصبح أسهل بوجود استراتيجية وطنية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.3 المؤسسات المعنية بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تضم قائمة المؤسسات الداعمة والراعية والممولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين أكثر من 20 مؤسسة تمويلية وغير تمويلية، تقدم خدماتها (التمويلية و/أو غير التمويلية المباشرة وغير المباشرة) لمختلف القطاعات وفي جميع المحافظات. ومن المفترض أن تساعد هذه المؤسسات في تقليل فجوة التمويل وتسهيل الحصول على التمويل اللازم ضمن شروط مرنة تتناسب مع طبيعة وقدرة الفئات المستهدفة. ومن المفترض أن تقوم بعض هذه المؤسسات بتمس احتياجات المشروعات من خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال والعمل على حصول هذه المشروعات عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وللإيجاز تم تحديد أهم هذه المؤسسات وهي: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فلسطين "الأونروا" (www.unrwa.org)، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" (www.asala-pal.org)، المركز العربي للتطوير الزراعي (www.acad.ps)، وشركة "ريف" للتمويل (www.reef.ps)، شراكة (www.palmfi.ps)، شركة الإبداع (www.alibdaapalestine.com)، شركة فيتاس (www.vitas.ps)، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - صندوق المرأة (www.pecdar.ps)، المؤسسة المصرفية الفلسطينية (www.palbanking.ps)، الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض (www.cgf-palestine.com)، صندوق الاستثمار الفلسطيني (www.pif.ps)، جهود للتنمية المجتمعية والريفية (www.juhoud.ps)، صندوق التشغيل الفلسطيني والحماية الاجتماعية للعمل (www.faten.org)، المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" (www.faten.org). وبالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من مؤسسات داعمة وممولة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يوجد العديد البرامج والمؤسسات الإقليمية والدولية الممولة والداعمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين (المعهد العربي للتخطيط، 2018). ولكن من الضروري بيان أن البرامج والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية الممولة والداعمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل رافداً إضافياً لتطوير وتنمية هذه المشروعات إلا أنها تقتصر لعنصر الاستدامة كونها تعمل، في واقع الأمر، وفقاً لأجندة وأبعاد جيوسياسية محددة تحكمها أهداف خارجة عن نطاق البعد التنموي، الأمر الذي يمثل فعلياً، تحدياً بالنسبة لمسألة

استمرارية هذه المؤسسات في تقديم دعمها وتمويلها للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (سلطة النقد الفلسطينية، 2013) و(حامد، 2009).

وخلاصة الحديث عن واقع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وعن الدور المناط بالحكومة الفلسطينية في مجال تطوير وتنمية هذا القطاع، يمكن التأكيد إلى بعض الاتجاهات الهامة لتطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في مسيرة العمل التنموي بفلسطين، ومن هذه الاتجاهات: السعي المستمر لضمان استدامة الدعم والتمويل المقدم لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإنشاء هيئة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحد من تبديد الجهود والإمكانات، ومراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية للوصول إلى سياسات قادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز منظومة المؤسسات غير التمويلية لضمان حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال، ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، السعي المستمر لنشر ثقافة العمل الحر والعمل لحساب النفس وثقافة ريادة الأعمال في المجتمع الفلسطيني، إعداد خارطة استثمارية شاملة تساعد في توجيه الاستثمارات والتمويل للمناطق والقطاعات الواعدة، استكمال منظومة المؤسسات التمويلية وتعزيز دور القطاع المصرفي وقطاع التامين في تنمية هذه المشروعات، والعمل على تعزيز مستوى الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين المشروعات بأحجامها المختلفة (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

3.3 المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

1.3.3 نشأة المؤسسة وخدماتها

تأسست المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" في العام 1999، كشركة مساهمة خاصة غير ربحية مسجلة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية. وقد حصلت على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية عام 2014. وبدأت المؤسسة مسيرتها بالتركيز على تمكين المرأة وتشجيع القروض الجماعية، وتسعى للنهوض بمستوى خدمات التمويل في فلسطين. وتعد مؤسسة فاتن، في الوقت الراهن، من أكبر المؤسسات التمويلية الوطنية والأكثر انتشاراً بعدد فروع وصل إلى 38 فرعاً منتشرة في مختلف المحافظات الفلسطينية (تقارير الأداء لمؤسسة فاتن، 2019). ويبين التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسة أن قطاع غزة استحوذ على النصيب الأكبر من الفروع (10 فروع)، وهذه نقطة تسجل للمؤسسة باعتبارها من المؤسسات القليلة التي تمارس نشاطها بقوة في غزة في ظل الظروف السياسية المحلية والإقليمية (مخاطر عالية وارتفاع نسب التعثر في السداد وصعوبة عمليات المتابعة والتحصي). وجاءت في المرتبة الثانية محافظات الخليل وجنين ونابلس حيث استحوذت كل منها على 4 فروع. أما متوسط عدد السكان لكل فرع فقد تراوح بين 65 ألف لكل فرع في رام الله والبيرة

وبين 178 ألف لكل فرع في الخليل. ويلاحظ أن عدد السكان لكل فرع في محافظات القدس والخليل وغزة كان أعلى من المتوسط على مستوى فلسطين (129 ألف لكل فرع)، بينما كان عدد السكان لكل فرع في باقي المحافظات أقل من المتوسط العام (المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية، التقرير السنوي، 2010-2019).

تقوم السياسة الائتمانية لمؤسسة فائن على عدة مرتكزات تجعل منها النموذج الأهم على المستوى المحلي. ومن أهم هذه المرتكزات: التزامها بمبادئ حماية المستفيدين، وضوح وشمولية القواعد العامة المنظمة لعملية الائتمان، وسلامة سياسة المنتجات والضمانات التي تتبعها، وضوح الإطار العام الذي تعمل به وقوة النموذج التشغيلي، وأسلوبها المميز في إدارة المحفظة والتعامل مع المخاطر واسترداد الائتمان. أما فيما يخص مسألة الالتزام بمبادئ حماية المستفيدين، فقد كانت مؤسسة فائن من أول الملتزمين بمبادئ حماية المستفيد التي اعتمدتها كافة المؤسسات التي تعمل على تطوير عمليات التمويل الأصغر والجهات الرقابية والتشريعية.

وتتمحور رؤية المؤسسة في وجود نظام شمول مالي متكامل لتحسين جودة حياة المستفيدين، أما رسالتها فهي تقديم خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجات الأفراد والنشطاء اقتصادياً من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بالاعتماد على مجموعة قيم المؤسسة والتي يلتزم الجميع على الالتزام بها، والمتمثلة في الصدق والأمانة والعمل الجماعي والاحترام والابتكار والتميز والمسؤولية المجتمعية. وتسعى مؤسسة فائن إلى تحقيق جملة من التوجهات الاستراتيجية والمتمثلة في المساهمة في إنشاء بنك تنموي، تطبيق نظام تيمينوس العالمي وهو نظام مالي وإداري ينقل المؤسسة إلى مراحل متقدمة من العمل ويفتح لها آفاق لتقديم خدمات جديدة للمستفيدين، تطبيق نظام الخدمات الرقمية وتوطين تكنولوجيا المعلومات الحديثة في كافة أعمال المؤسسة. إلى جانب ذلك، هناك توجهات إضافية تسعى من خلالها المؤسسة إلى الاستدامة، ومن أهمها: تبني برامج لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، الالتزام بمبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر من جهة، واستهداف كافة القطاعات الإنتاجية وتلبية احتياجاتهم وتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين والفئات المستهدفة من جهة أخرى (المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية، التقارير السنوية، 2010-2019).

وفي إطار سعي مؤسسة فائن إلى تعزيز دورها في مجال العمل التنموي وتنمية المجتمع وتمكين المرأة والشباب والمساهمة في الحد من مشكلتي البطالة والفقر خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب جهودها في دعم وتعزيز برامج التنمية المستدامة، عملت المؤسسة على تقديم مجموعة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية، وتمكنت من الوصول إلى الفئات المستهدفة في مختلف المحافظات. وتشمل الخدمات التي تقدمها المؤسسة عدداً من المنتجات والبرامج التمويلية المتنوعة، أنظر الجدول رقم (1).

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (1): منتجات مؤسسة فاتن والفئات المستهدفة وقيمة وشروط القرض حتى نهاية 2019

المنتج	الفئة المستهدفة	قيمة القرض بالدولار الأمريكي
قرض تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة "قرض العائلة"	أفراد الأسرة - متاح بطريقة المرابحة الإسلامية	25,000-100
قرض أكبر معنا - قرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أصحاب وصاحبات المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة	50,000 - 25,001
القرض الاجتماعي (تعليم - صحة - طاقة متجددة والحاجات الاجتماعية)	الأفراد والعائلات الفلسطينية.	3,000-100
قرض ابدأ معنا	الرياديين والمبادرين الحاصلين على المؤهل العلمي أو التدريب المهني.	25,000-100
قرض تحسين السكن	العائلات الفلسطينية التي ترغب في شراء أو استكمال بناء أو تشطيب أو تحسين مكان السكن	15,000-100
قرض ابدأ معنا شباب	الشباب والرياديين والمبادرين	5,000-100
المنتج	الفئة المستهدفة	قيمة القرض بالدولار الأمريكي
قرض تمويل المشروعات متناهية الصغر القائمة	صاحبات وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، الذين يرغبون بتطوير مشروعاتهم لكافة القطاعات الاقتصادية،	حتى 25000
منصة تمويلات كيف KIVA Platform	الأفراد والأسر (قرض الشباب، ابدأ مشروعك، القروض الخضراء، قرض التعليم، قرض العلاج، فلاتر المياه، قروض إعادة إعمار غزة، القرض العام (للنساء)، ذوي الاحتياجات الخاصة قروض اللاجئين	4000-2000

المصدر: المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية التقرير السنوي، 2019.

وفي إطار التقييم الأولي للمؤسسة، يمكن القول أنها وصلت إلى درجة مقبولة من الشمولية في المنتجات التمويلية التي تقدمها بشكل مباشر أو بالتعاون مع جهات أخرى (قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية وقروض تأسيس وقروض تطوير)، كما حققت الانتشار الجغرافي من خلال تواجدها في مختلف مناطق فلسطين وبأكثر من فرع في بعض المناطق. وتتميز المؤسسة بتقديم قروض اجتماعية لتمويل الاحتياجات الطارئة المتعلقة بالتعليم والصحة والحاجات الأساسية وتحسين المسكن، كما تدعم جهود التنمية المستدامة من خلال قروض الطاقة المتجددة وتمويل المشروعات الخضراء. وقد تم منذ بداية عام 2020 تحديث بعض المنتجات التمويلية وشروطها وذلك على النحو التالي: تعديل سقف القروض الاجتماعية ليصبح 4000 دولار بدلاً من 3000 دولار، إضافة منتج جديد سقفه الأعلى 25 ألف دولار خاص بالتمويلات الخضراء لتعزيز مفهوم استخدام مصادر الطاقة البديلة الصديقة للبيئة بدلاً من المصادر التقليدية للمشروعات المنتجة والمصانع، وإعادة رفع سقف

تمويلات تحسين السكن إلى 25 ألف دولار لتغطي رغبات المستفيدين الحاليين لدى المؤسسة. هذا وتعمل المؤسسة على إصدار منتجين جديدين هما: قرض المنتج الصناعي وقرض المنتج الزراعي.

2.3.3 مؤشرات أداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية

يبين الجدول رقم (2) أبرز مؤشرات أداء المؤسسة الإقراضية منذ التأسيس، ويتضح أن المؤسسة قامت منذ تأسيسها بمنح حوالي 207 ألف قرض بقيمة إجمالية بلغت 544 مليون دولار أمريكي. وبلغ عدد المشروعات الإنتاجية الممولة حوالي 73 ألف مشروع تم تمويلها بقيمة 293 مليون دولار. وبلغ عدد فرص العمل المستحدثة حوالي 124 ألف فرصة عمل، بينما بلغ عدد المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي قدمتها المؤسسة منذ التأسيس حتى نهاية عام 2019 حوالي 404 ألف مستفيد.

الجدول رقم (2): مؤشرات الأثر التنموي لعمليات المؤسسة

المؤشر	خلال فترة الدراسة 2010 - 2019	منذ التأسيس حتى 2019
إجمالي عدد القروض المصروفة	149,281 قرض	207,326 قرض
إجمالي حجم القروض المصروفة	477,621,625 دولار	544,019,690 دولار
عدد المشاريع الممولة (القروض المنتجة)	63,832 قرض	73,173
حجم القروض للمشاريع الإنتاجية	263,490,121 دولار	293,028,678 دولار
عدد فرص العمل المستحدثة	109,965 فرصة عمل	124,443 فرصة عمل
عدد المستفيدين	326,438 شخص	404,612 شخص

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة (2010-2019)

ونظراً لمحدودية البيانات المتوفرة عن كامل سنوات عمل المؤسسة، فقد تم التركيز على تقييم الأداء خلال الفترة (2010-2019). وبمراجعة التقارير والبيانات المتعلقة بحجم التمويل وعدد القروض الإنتاجية وغير الإنتاجية وعدد المستفيدين وعدد فرص العمل وتكلفة خلق فرص العمل خلال الفترة (2010-2019)، نلخص أبرز مؤشرات أداء المؤسسة خلال هذه الفترة بما يلي (وذلك اعتماداً على البيانات السنوية الواردة في التقارير السنوية للمؤسسة للأعوام 2010-2019):

- بلغ إجمالي حجم القروض المصروفة حوالي 477 مليون دولار، وعدد القروض المصروفة حوالي 129 ألف قرض، وعدد فرص العمل المستحدثة للمقترضين حوالي 73657 فرصة عمل أو لغيرهم (حوالي 36308 فرصة عمل)، وعدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين (326438 مستفيد مباشر وغير مباشر).

- حققت المؤسسة طفرة في أدائها وحجم أنشطتها خلال الفترة (2010-2019)، فقد ارتفعت قيمة القروض المصروفة من حوالي 18.7 مليون دولار عام 2010 إلى حوالي 58.8 مليون دولار عام 2019، وهذا يعكس نمواً إجمالياً قدره 214.4% (23.8% لكل سنة). وارتفعت قيمة القروض القائمة من حوالي 21.1 مليون دولار عام 2010 إلى حوالي 103.1 مليون دولار عام 2019 وبمعدل نمو إجمالي بلغ 388.2% (43.1% لكل سنة).
- حققت المؤسسة كفاءة تشغيلية انعكست على صافي أرباحها حيث تمكنت من بناء اتجاه عام متصاعد لتحقيق صافي ربح بلغ حوالي 1.6 مليون دولار عام 2010 وحوالي 5.35 مليون دولار عام 2019. وتراوح العائد على إجمالي المحفظة بين 12%-18%. وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي التشغيلي للمؤسسة لتزيد عن 100%، وهذا مؤشر ممتاز يعكس قدرتها على الاستمرارية. وارتفعت حقوق الملكية من حوالي 14.7 مليون دولار إلى حوالي 40.6 مليون عام 2019، وفي ذات الوقت ارتفعت قيمة الأصول من حوالي 22 مليون دولار إلى حوالي 110.4 مليون دولار.
- لم يتجاوز متوسط قيمة القروض المصروفة 4000 دولار للقروض الواحد إلا في عام 2019 حيث بلغ حوالي 6391 دولار (بسبب رفع السقف إلى 50 ألف دولار وبسبب التوقف عن القروض الشخصية الاستهلاكية والتي كانت تتصف بعدد كبير من القروض وسقف تمويل بسيط)، وارتفع متوسط قيمة القروض القائمة من حوالي 1918 دولار عام 2010 إلى حوالي 3484 دولار عام 2019.
- تراوح عدد القروض المصروفة لكل موظف بين حوالي 30 بحده الأدنى عام 2019 (بسبب وقف القروض الشخصية كما أن موظفي قطاع غزة وعددهم 71 متوقفون تماماً عن الإقراض خلال عام 2019 بسبب الحصار) وحوالي 121 بحده الأعلى عام 2011، وبلغ المتوسط العام خلال كامل الفترة حوالي 88 قرض لكل موظف. وتراوح متوسط عدد القروض القائمة لكل موظف بين 96 بحده الأدنى عام 2019 وحوالي 178 بحده الأعلى عام 2012، وبلغ المتوسط خلال كامل الفترة حوالي 149 قرض لكل موظف.
- ارتفع عدد ضباط الإقراض في المؤسسة من 39 ضابط عام 2010 إلى 162 ضابط عام 2016، ليبدأ بعدها بالتراجع إلى 132 ضابط إقراض عام 2019 (فعلياً لم ينخفض ولكن نوعية الإفصاح تغيرت خلال عام 2019 وبدأت الحصيلة تشمل موظفي الإقراض فقط حيث كانت بالسابق تجمع مع موظفي الإقراض مدراء الفروع ومساعدتهم). ولم تقل نسبة ضباط الانتماء إلى مجموع الموظفين عن 50% إلا في عام 2019. وتراوح عدد المقترضين النشطين لكل ضابط بين 232 مقترض بحده الأدنى عام 2019 وحوالي 294 مقترض بحده الأعلى عام 2014، وبمتوسط بلغ 263 قرض لكل ضابط إقراض. ولم تقل قيمة المحفظة لكل ضابط

إقراض عن 500 ألف دولار، ووصلت إلى حوالي 780 ألف دولار لكل ضابط إقراض في بعض السنوات.

- حصل تذبذب بسيط في تكلفة القرض خلال الفترة (2010-2014) إلا أنها ارتفعت وبشكل كبير جداً عام 2015 لتصل إلى 485 دولار، ثم شهدت ارتفاعاً خيالياً في السنتين الأخيرتين حيث ارتفعت من 599 دولار عام 2017 إلى 927 دولار عام 2018 ثم قفزت إلى 1552 دولار عام 2019. كانت تكلفة القرض في السنوات الخمس الأولى أقل من المتوسط العام خلال كامل الفترة (538 دولار).

- تراوح عدد فرص العمل المستحدثة (باستثناء المقترضين) نتيجة للقروض الإنتاجية بين 2128 فرصة (الحد الأدنى) عام 2012 وحوالي 5393 فرصة عام 2019 (الحد الأعلى)، وبلغ مجموع فرص العمل المستحدثة (باستثناء المقترضين) خلال الفترة (2010-2019) حوالي 36308 فرصة عمل. وتراوح العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض التي منحتها المؤسسة بين 21992 عام 2010 وحوالي 46567 عام 2016، وبلغ مجموع المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر خلال مجمل الفترة حوالي 326436 مستفيد. أما عدد المستفيدين المباشرين فهم عدد المقترضين (149274 مقترض).

- ارتفع حجم القروض غير الإنتاجية من حوالي 1.6 مليون دولار عام 2010 إلى حوالي 47 مليون دولار عام 2016، إلا أنه بدأ بالتراجع إلى أن وصل إلى حوالي 16.5 مليون دولار عام 2019، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم القروض غير الإنتاجية حوالي 43%. (ملاحظة: شهد حجم القروض الإنتاجية تراجع لصالح القروض غير الإنتاجية حتى عام 2016 وبعدها بدأت تحقق نمو ملحوظ على حساب القروض غير الإنتاجية خصوصاً في عام 2019). وارتفعت القروض الإنتاجية من حوالي 17 مليون عام 2010 إلى حوالي 42.3 مليون دولار عام 2019، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 12.6%.

- بلغ مجموع قيمة القروض غير الإنتاجية خلال مجمل الفترة حوالي 195.5 مليون دولار، بينما بلغ مجموع القروض الإنتاجية حوالي 281.8 مليون دولار. ويعكس التغير في التوزيع النسبي للقروض المصروفة مرونة السياسة الائتمانية للمؤسسة وقدرتها على التجاوب مع التغيرات الاقتصادية والتغير في ظروف وهيكل الطلب على الائتمان، كما يعكس قدرة المؤسسة على توجيه التمويل نحو قنوات تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

- شهد عدد القروض الإنتاجية تذبذباً واضحاً، حيث ارتفع خلال الفترة (2010-2013)، ليبدأ بعدها بالتراجع إلى 5362 قرض عام 2019، وبلغ متوسط عدد القروض الإنتاجية حوالي

7365 قرض لكل سنة. وتراوح متوسط قيمة القروض الإنتاجية بين 2324 دولار بحده الأدنى عام 2010 وحوالي 7888 دولار بحده الأعلى عام 2019 (بسبب رفع سقف كافة القروض الإنتاجية إلى 50 ألف دولار)، وبلغ متوسط قيمة القرض حوالي 4165 دولار لكل قرض.

- ارتفع عدد القروض غير الإنتاجية من حوالي 391 قرض عام 2010 إلى حوالي 18 ألف قرض عام 2016 ليبدأ بالتراجع إلى حوالي 3844 قرض عام 2019، وبلغ متوسط عدد القروض غير الإنتاجية حوالي 7561 قرض للسنة الواحدة. لم يزيد متوسط قيمة القروض غير الإنتاجية عن 4000 دولار إلا في عامي 2010 و2019، وبلغ متوسط قيمة القرض غير الإنتاجي للفترة كاملة حوالي 2931 دولار.

- بلغ مجموع فرص العمل المستحدثة للمقترضين أنفسهم خلال (2010-2019) حوالي 73657 فرصة عمل، بينما بلغت فرص العمل المستحدثة لغير المقترضين (من أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي) حوالي 36308 فرصة عمل. وبهذا يكون مجموع فرص العمل المستحدثة بحدود 109965 فرصة عمل.

- تراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين أنفسهم بين حوالي 2000-8000 دولار، وبلغ المتوسط حوالي 4165 دولار. وتراوح تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين وغير المقترضين بين 1745 دولار عام 2010 وحوالي 3933 دولار عام 2019. وبلغ متوسط التكلفة خلال (2010-2019) حوالي 2587 دولار.

- تعتبر تكلفة خلق فرص عمل منخفضة جداً لا سيما إذا تم مقارنتها بتكلفة خلق فرصة عمل في القطاع الخاص الكبير أو في القطاع الحكومي، وهذه نقطة إيجابية إضافية لصالح مؤسسة فانت، حيث تساهم في تنمية المجتمع المحلي وخلق فرص العمل لغير المقترضين مما يساهم في تخفيف العبء عن القطاع العام والقطاع الخاص.

- تراوح عدد فرص العمل المستحدثة لكل قرض بين 1.22 فرصة بحده الأدنى عام 2013 وبين 2.01 فرصة عمل لكل قرض بحده الأعلى عام 2019، وبمتوسط بلغ 1.5 فرصة عمل لكل قرض خلال مجمل الفترة، وهذا يفسر انخفاض تكلفة خلق فرصة العمل في المشروعات الإنتاجية التي مولتها مؤسسة فانت وهذه نقطة تسجل لصالحها.

- بلغ حجم القروض التي حصل عليها الذكور خلال الفترة (2010-2019) حوالي 303.2 مليون دولار (60% من المجموع) بينما بلغت قيمة قروض الإناث حوالي 174.3 مليون دولار (40% من مجمل القروض المصروفة). وتعكس هذه النسب توجه المؤسسة لتمويل كل من الذكور والإناث على حد سواء دون محاباة، كما تعكس دورها في دعم جهود تمكين الشباب والمرأة في المحافظات الفلسطينية.

- بلغ مجموع القروض التي حصلت عليها الإناث خلال الفترة (2010-2019) حوالي 55241 قرض، بينما بلغ مجموع القروض التي حصل عليها الذكور حوالي 94024 قرض. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقروض الإناث حوالي (-1.2%) وذلك بسبب أن المؤسسة في بدايتها كانت تمنح القروض للنساء فقط وبعدها أصبحت لكلا الجنسين، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي لقروض الذكور موجباً (حوالي 12.1%).
- بلغ حجم القروض المصروفة لفئة المتزوجين خلال الفترة (2010-2019) حوالي 356.8 مليون دولار (حوالي 75% من المجموع)، وفئة "أعزب" حوالي 112 مليون دولار (23.5%)، ولم تزيد حصة أي من الفئات الأخرى عن 5 مليون دولار طيلة الفترة (2010-2019).
- حصل حملة الثانوية العامة على أكبر عدد من القروض، يليهم فئة حملة البكالوريوس، ثم حملة الشهادة الإعدادية. وحصل حملة الثانوي على حوالي 72361 قرض (حوالي 48.2% من مجموع القروض الممنوحة) بينما حصل حملة الدكتوراه على 73 قرض فقط (0.1% من مجموع القروض خلال الفترة 2010-2019).
- تفاوت حجم القروض المصروفة على مستوى المحافظات الفلسطينية خلال الفترة (2010-2019)، إلا أن حصة كل المحافظة نفسها من التمويل لم يتغير بشكل جذري طيلة هذه الفترة. وكانت الحصة الأكبر من قيمة القروض المصروفة خلال الفترة من نصيب محافظة غزة (80.2 مليون دولار) تليها محافظات رام الله والبيرة (67 مليون دولار)، ومحافظة جنين (57.1 مليون دولار)، ثم نابلس (55.6 مليون دولار) والخليل (51.1 مليون دولار). ثم تتابع باقي المحافظات، لتأتي محافظات القدس (8.7 مليون دولار) وطوباس (8.5 مليون)، في المراتب الأخيرة. وحازت محافظة غزة على حوالي 17% من مجمل القروض المصروفة (المرتبة الأولى)، بينما لم تزيد حصة كل من محافظات القدس وطوباس وسلفيت عن 2% في أحسن الأحوال.
- توزعت القروض المصرفية التي منحتها المؤسسة والبالغ عددها 149281 قرض على جميع المحافظات ولكن ليس بشكلٍ متساوٍ، محافظة عزة (32022 قرض) ومحافظة جنين (19517 قرض)، وفي المقابل حصلت محافظة القدس على أقل عدد من القروض (1689 قرض).
- كان متوسط قيمة القروض المصروفة خلال الفترة (2010-2019) في محافظة القدس هو الأعلى (4615 دولار)، تلتها محافظة نابلس (4064 دولار)، وكان متوسط قيمة القرض في محافظة رفح هو الأقل مقارنة بباقي المحافظات (2038 دولار). لم تزيد تكلفة خلق فرصة عمل في بعض المحافظات عن 2500 دولار، بل أنها لم تزيد عن 5000 دولار في أي من المحافظات.

- حققت مؤسسة فاتن خلال الفترة (2010-2019) معدلات سداد مرتفعة جداً لم تقل عن 95%. وكان متوسط معدل السداد حوالي 96.34%. لم تزيد نسب التعثر عن 5% إلا في عام 2018. وتراوح عدد القروض في خطر بين 465 قرض عام 2010 و 14128 قرض عام 2018 وبمتوسط بلغ 4956 قرض.
- حرصت المؤسسة على تحديد مخصصات فقدان القروض، وقد بلغت مخصصات فقدان القروض أعلى قيمة لها (11.2 مليون دولار) عام 2018 (بسبب تداعيات أزمة قطاع غزة)، بينما لم تتجاوز في أي من السنوات السابقة قيد الدراسة 6 مليون دولار. وتراوحت نسبة مخصصات فقدان القروض بين 4.15% بحددها الأدنى عام 2015 وحوالي 11.1% بحددها الأعلى عام 2018.
- كانت نسبة التعثر لحملة المؤهل الثانوي والإعدادي الأعلى، حيث بلغت نحو 22.3%، 20.9% للعام على التوالي 2019. وكانت أقل المحافظ في خطر من نصيب حملة مؤهل البكالوريوس والابتدائي. ووفقاً لمعيار أعداد العملاء، كانت النتائج مغايرة حيث احتفظ أصحاب المؤهل الثانوي بالصدارة كأعلى المؤهلات تعثراً (7.1%)، وكان معدل التعثر بين حملة البكالوريوس والابتدائي هو الأقل.
- تقوم مؤسسة فاتن برصد 2% من إيراداتها السنوية لدعم الأفراد والعائلات والمشاريع الصغيرة والمؤسسات، حيث تسعى إلى المساهمة في جهود تمكين الشباب والمرأة. وتتمثل أهم مساهمات المؤسسة في هذا المجال بتقديم التبرعات الخيرية والإنسانية، وكذلك رعاية بعض الفعاليات الاجتماعية والوطنية. وعملت المؤسسة ضمن جوانب مسؤوليتها المجتمعية على دعم قطاعات مهمة وحيوية في المجتمع الفلسطيني مثل قطاعات الصحة والتعليم، دعم الجهود الرامية لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر وجهود تمكين المرأة الفلسطينية، التركيز على مناطق جيوب الفقر، المساهمة في تنفيذ العديد من برامج التمكين الاقتصادي في الدولة، المساهمة في تعزيز التعاون مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية لتنفيذ العديد من البرامج التنموية التي تعنى بتمكين الأسر الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً، وإعفاء مقترضيهما من أرصدة قروضهم في حالات عديدة منها (الوفاة، المرض، العجز الكلي أو الجزئي، تدمير مشروعاتهم، فقدان مصادر الدخل الرئيسية للأسرة والعديد من الحالات الخاصة والصعبة).

3.3.3 مكانة المؤسسة في سوق التمويل الأصغر في فلسطين ومقومات ريادتها

تتمتع المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" على الرغم من جميع التحديات التي تواجهها بالاستقلال المالي والإداري واتساع شريحة الفئات التي تستهدفها وطبيعة هذه الشريحة وأهميتها في المجتمع، إلى جانب شمولية الخدمات التمويلية التي تقدمها وكفاءة تقديمها وارتفاع معدل الوصول إلى الفئات المستهدفة في أماكنها. ومن أبرز مقومات ريادة مؤسسة فاتن أيضاً حصولها على العديد من الجوائز الإقليمية والعالمية في العديد من المجالات. ولمزيد من التحليل لمكانة المؤسسة ودورها التنموي، فقد تم الاطلاع على مؤشرات الأداء لأهم 8 مؤسسات من مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين - بما فيها مؤسسة فاتن - وهي: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فلسطين، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، المركز العربي للتطوير الزراعي، مؤسسة ريف" للتمويل، شركة الإبداع، شركة فيتاس، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية. وقد تم مقارنة أداء مؤسسة فاتن مع أداء هذه المؤسسات وحجمها في الاقتصاد الفلسطيني. وأكدت المؤشرات ما جاءت به الدراسة من مقومات ونقاط قوة جعلت من مؤسسة فاتن المرتبة الأولى في قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني. يلخص الجدول رقم (3) المؤشرات التي تقيس حجم مؤسسة فاتن في سوق التمويل الأصغر في فلسطين. ويتضح من الجدول -على سبيل المثال- أن المؤسسة تمتلك أكبر عدد من الفروع (تشكل فروعها 38% من الفروع العاملة لكافة المؤسسات)، كما تمتلك أعلى عدد من العاملين (يشكلون 33.3% من الكادر الإجمالي لجميع المؤسسات قيد الدراسة)، ويلخص الشكل رقم (1) أبرز المؤشرات التي تعكس الوزن النسبي لمؤسسة فاتن في سوق الإقراض الأصغر.

**أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية
للإقراض والتنمية "فاتن"**

الجدول رقم (3): مؤسسة فاتن في خارطة قطاع التمويل الأصغر والتمويل الاجتماعي في فلسطين 2019

البيان	الإجمالي لجميع مؤسسات التمويل الأصغر قيد الدراسة (8 مؤسسات)	نسبة مؤسسة فاتن من الإجمالي
عدد الفروع	100	38.0%
عدد العاملين	930	33.3%
العاملين الذكور	480	38.3%
العاملات الإناث	382	33.0%
عدد ضباط الإقراض	398	33.4%
ضباط الإقراض الذكور	223	39.5%
ضباط الإقراض الإناث	145	31.0%
عدد العملاء النشطين	75,835	39.0%
العملاء الذكور	48,586	40.3%
العملاء الإناث	27,249	36.8%
عدد العملاء النشطين	75,835	39.0%
العملاء في الضفة الغربية	52,077	37.6%
العملاء في قطاع غزة	19,552	51.1%
عدد العملاء النشطين	75,835	39.0%
العملاء اقل من 35 سنة	34,063	46.3%
العملاء أعلى من 35	37,566	36.8%
قيمة القروض النشطة	263,000,980	39.2%
قروض الذكور	185,739,121	37.8%
قروض الإناث	71,294,956	46.1%
عدد القروض النشطة	71,701	41.3%
قروض الذكور النشطة	45,681	42.8%
قروض الإناث النشطة	26,020	38.5%
قيمة القروض النشطة	263,000,980	39.2%
قروض العملاء اقل من 35 سنة	108,876,590	44.4%
قروض العملاء أعلى من 35	148,157,487	36.9%
عدد القروض النشطة	71,701	41.3%
قروض العملاء اقل من 35 سنة	34,105	46.2%
قروض العملاء أعلى من 35	37,596	36.8%
قيمة القروض النشطة	263,000,980	39.2%
الضفة الغربية	209,133,584	39.0%
قطاع غزة	47,900,493	44.9%
عدد القروض النشطة	71,701	41.3%

البيان	الإجمالي لجميع مؤسسات التمويل الأصغر قيد الدراسة (8 مؤسسات)	نسبة مؤسسة فاتن من الإجمالي
الضفة الغربية	52,088	37.6%
قطاع غزة	19,613	50.9%
قيمة القروض النشطة	263,270,980	39.2%
التجارة	73,596,948	50.7%
الخدمات	29,857,940	41.2%
الإنتاج	17,178,079	40.8%
الزراعة	29,396,315	36.1%
الاستهلاك	16,862,756	39.3%
الإسكان	84,819,625	28.7%
السياحة	5,592,415	89.0%
عدد القروض النشطة	71,701	41.3%
التجارة	18,708	48.1%
الخدمات	9,480	25.1%
الإنتاج	3,753	42.8%
الزراعة	7,800	38.4%
الاستهلاك	15,141	39.3%
الإسكان	15,545	41.2%
السياحة	1,274	97.3%
عدد العملاء الإناث	26075	38.5%
الضفة الغربية	20086	36.7%
قطاع غزة	5989	44.2%
عدد العملاء الشباب	34063.2	46.3%
الضفة الغربية	25306.8	43.1%
قطاع غزة	8756.4	55.4%

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

الشكل رقم (1): أبرز المؤشرات التي تعكس الوزن النسبي لمؤسسة فانن في سوق التمويل الأصغر في فلسطين

المقترضات الإناث في الضفة الغربية 36.7% من	المقترضين الشباب في قطاع غزة 55.4% من	المقترضين الشباب في الضفة الغربية 43.1% من	القروض في الضفة الغربية 39% من قيمة	المقترضات الإناث في قطاع غزة 44.2% من
القروض الممنوحة في قطاع غزة 44.9% من قيمة	القروض الممنوحة للذكور 37.8% من قيمة	القروض الممنوحة للإناث 46% من قيمة	قروض الذكور النشطة 42.8% من عدد	قروض الإناث النشطة 38.5% من عدد
القروض النشطة للعملاء أقل من 35 سنة 44.4% من قيمة	القروض النشطة للعملاء أكبر من 35 سنة 36.9% من قيمة	القروض النشطة 41.3% من عدد	القروض للعملاء 35 سنة وأقل 46.2% من عدد	القروض النشطة للعملاء 35 سنة وأكثر 36.8% من عدد
القروض النشطة 39.2% من قيمة	القروض النشطة في الضفة الغربية 37.6% من عدد	القروض النشطة في قطاع غزة 50.9% من عدد	فرع أكبر عدد من الفروع 38	عدد من الموظفين أكبر 310
أكبر عدد من ضباط الإنتمان 133 ضابط	الفروع في فلسطين 38% من عدد	العاملين 33% من عدد	ضباط الإقراض 33.4% من عدد	

رابعاً: مؤشرات الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر

1.4 مؤشرات قياس الأثر التنموي للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بعض المنتجات والخدمات التمويلية والقروض للمستفيدين ولكن لأغراض اجتماعية وإنسانية (غير إنتاجية)، حيث لا تُستخدم القروض لإقامة مشروعات أو نشاطات مدرة للدخل بل تستخدم لتلبية احتياجات غير إنتاجية واستهلاكية ومعيشية مختلفة. ويبين الشكل رقم (2) أبرز أنواع القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى وجود تشابه كبير فيما تقدمه هذه المؤسسات، حيث تركز بالغالب على تمويلات غير إنتاجية ترتبط بالصحة والعلاج والتعليم وتلبية الحاجات الاستهلاكية الأساسية وتطوير السكن والتنمية المستدامة. ويبين الشكل رقم (3) والشكل رقم (4) والشكل رقم (5) والشكل رقم (6) والشكل رقم (7) أبرز

المؤشرات التي تعكس الآثار التنموية للقروض غير الإنتاجية (أنظر في ذلك العساف، (2006) وإيهاب مقابلة، (2018)).

الشكل رقم (2): أمثلة على القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

صيانة المركبات وترخيصها	قروض لغايات العلاج	قروض الزواج	قروض تعليمي	قروض موسمي الشتاء والصيف
رفع مستوى المعيشة	الطاقة البديلة	تطوير المنزل والأثاث	قروض استهلاكي	احتياجات اجتماعية أخرى

الشكل رقم (3): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض التعليم

زيادة فرص الحصول على وظيفة	زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للفرد وأسرته	رفع قيمة الذات نتيجة للحصول على درجة علمية (الثقة بالنفس)	زيادة فرص الحصول على التعليم العالي
تقليل العبء المالي على الأسرة	تقليل المشاكل والأمراض الاجتماعية	تقليل فجوة التعليم داخل الأسرة	تشجيع توجه أفراد الأسرة الآخرين نحو التعليم

الشكل رقم (4): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض تطوير السكن

تقليل العبء المالي لشراء سكن جديد	رفع مستوى الاستقرار الأسري	تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة	زيادة مستوى الرفاه المرتبط بنوع وجودة السكن
رفع إنتاجية أفراد الأسرة الناجم عن تحسين السكن	التقليل من التباين في مستوى السكن مع الجيران والأقارب	زيادة مستوى الخصوصية لأفراد الأسرة	رفع قيمة السكن في حالة الرغبة بالبيع

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

الشكل رقم (5): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض العلاج والصحة

رفع جودة ونوعية الحياة بسبب تدني الألم والمعاناة	تقليل فرص تدهور الوضع الصحي وظهور أمراض جديدة	تقليل معاناة أسرة المقترض	زيادة الاستقرار النفسي للأسرة
منع انتشار العدوى بين أفراد الأسرة	رفع إنتاجية المقترض وقدرته على الأداء	تقليل فترة المعاناة لدى المريض	خفض تكاليف العلاج

الشكل رقم (6): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض الحاجات الاستهلاكية والاجتماعية

زيادة المشاركة في المناسبات الاجتماعية	تحسين مستوى الأجهزة المنزلية	زيادة مستوى الرفاه (مستوى المعيشة)	المساعدة في بناء أسرة جديدة
التقليل من معاناة الأسرة	التقليل من خلافات الأسرة المادية	التقليل من تباين الفجوة الاجتماعية مع الأقارب والجيران	المساعدة في خروج الأسرة من ضائقة مالية

الشكل رقم (7): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض الطاقة المتجددة

تقليل حجم الإنفاق على الكهرباء	التقليل من عمليات انقطاع التيار الكهربائي وآثارها السلبية
رفع مستوى الأجهزة الكهربائية المنزلية	رفع مستوى الرفاه (مستوى المعيشة)
تعزيز البيئة الخضراء	ظهور أوجه انفاق جديدة نتيجة لتراجع فاتورة الكهرباء
إيجاد دخل إضافي بعد استرداد قيمة الخلايا الشمسية	تشجيع باقي أفراد الأسرة والمجتمع المحلي على استخدام الطاقة المتجددة

2.4 مؤشرات قياس الأثر التنموي للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

تشير العديد من الدراسات المتعلقة بالاستثمار وعوائده إلى أن الاستثمار في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة له أثر إيجابي على عدة مستويات هي: الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني (المعهد العربي للتخطيط، 2018). وقد يكون هذا الأثر أحد أبرز أسباب ظهور العديد من المؤسسات التمويلية الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمويل هذه المشروعات ودعمها. ويزداد الأثر الإيجابي للخدمات المقدمة من المؤسسات التمويلية مع اتساع نشاطها، وزيادة عدد المستفيدين منها وعدد المشروعات الممولة وحجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها، وتنوع وشمولية خدماتها ومستوى الكفاءة في تقديمها. ونعرض فيما يلي أبرز مؤشرات الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر وقروضها الإنتاجية على مختلف المستويات (المعهد العربي للتخطيط، 2018) و(مقابله، 2018) و(Khandker, (Anton Simanowitz and Alice Walter, 2002) و(S, Samad, H., and Khan, Z.H. 1998) و(Magableh, I & Kharabsheh, R. (2011).

1.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى الفرد "رائد العمل وصاحب المشروع"

تستخدم دراسات تقييم الأثر الاقتصادي العديد من المؤشرات التي تعكس حجم الأثر التنموي للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المؤشرات على مستوى رائد العمل قدرة المشروع الممول على زيادة مستوى دخله، رفع مستوى مهاراته الإنتاجية والفنية وبناء قدراته في مجال الإدارة، رفع مستوى الاستهلاك لديه، المساهمة في تسديد قروض أخرى على صاحب المشروع وحمايته من التعثر المالي، المساعدة في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة، تحسين السجل الائتماني لدى البنوك، المساهمة في الحصول على تمويل من مصادر أخرى عند الحاجة، رفع معدل الادخار وحجم الودائع، تعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس، تحسين مستوى ونوعية السكن، رفع مستوى الرفاه، رفع مستوى الإنتاجية، المساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة، زيادة حجم الأصول، تقليل مخاطر الفقر، تحسين هيكل الموجودات والأصول، تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة، توفر متطلبات الحياة، تغير هيكل الإنفاق ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة، وتحسن مستوى توجهه للسياحة الداخلية.

2.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى الأسرة " أسرة رائد العمل"

تشمل مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى الأسرة (غير صاحب المشروع) ما يلي: قدرة المشروع على خلق فرص عمل لأفراد أسرة صاحب المشروع وزيادة دخلها، رفع مستوى مهارات العاملين من أفرادها في المشروع، تدريب العمالة من داخل الأسرة مما يسهل انتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى أفضل، رفع مستوى الاستهلاك لديها، المساهمة في تسديد بعض القروض المترتبة عليها وحمايتها من التعثر المالي، مساعدة الأسرة في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة، تحسين السجل الائتماني لأي من أفرادها لدى البنوك، رفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة، تعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس لدى أفرادها، تحسين مستوى ونوعية سكنها، رفع مستوى الرفاه لديها بشكل عام، المساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفرادها، زيادة حجم أصولها، تقليل مخاطر الفقر عليها، تحسن هيكل الموجودات والأصول لديها، تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لديها، تغير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة"، تحسن مستوى توجهها للسياحة الداخلية، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية لديها (أنظر في ذلك المحرور ومقابله، 2006 والمعهد العربي للتخطيط، 2018).

3.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني

تشمل مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني قدرة المشروع على تدريب القوى العاملة الوطنية - من غير أفراد الأسرة - وانتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى، تقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، تطوير مشروع أخرى قائمة من خلال الروابط الأمامية والخلفية، المساهمة في خلق طلب على سلعة معينة إقامة مشروع جديد، توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لجميع فئات المستهلكين، خلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، تعزيز مستوى التنوع، زيادة خيارات المستهلك في المنطقة، تنمية المنطقة التي يمارس بها المشروع نشاطه، التقليل من الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل المستهلكين في المنطقة، زيادة الصادرات، الإحلال محل المستوردات، تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى أبناء المجتمع المحلي، دعم الموازنة العامة للدولة من خلال ما يدفع من رسوم وضرائب، زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز دور المرأة في الأسرة.

4.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي على مستوى رائد العمل والأسرة والمجتمع

تتنوع الآثار الاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية لتشمل تلك التي تتعلق بصاحب المشروع وأسرته، إضافة إلى الآثار المتوقعة على المجتمع المحلي. ومن أهم هذه الآثار على مستوى رائد العمل (صاحب المشروع) ما يرتبط بتراجع ثقافة العيب والاندماج الاجتماعي وبناء علاقات

جديدة والثقة بالنفس. وتشتمل أبعاد الأثر الاجتماعي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الممولة على مستوى أسرة رائد العمل والمجتمع المحلي مساهمة هذه المشروعات في رفع مستوى الأمان الاجتماعي والمستوى المعيشي وظروف السكن والأمن الغذائي لأفراد الأسرة، توثيق العلاقات الأسرية وتقليل المشاكل بين أفرادها، المساهمة في الاندماج الاجتماعي والتخلص من ثقافة العيب والمساهمة في رفع مستوى الثقة بالنفس وإعلاء قيمة الذات عند أفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي العاملين في المشروع، المساهمة في توفير سلع للطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع المحلي، المساهمة في الزواج وتكوين أسرة جديدة، تعزيز علاقات الأسرة مع العملاء والموردين، بناء صداقات جديدة ونافعة، تقليل أوقات الفراغ أفراد الأسرة العاملين في المشروع، تراجع بعض الأمراض الاجتماعية، تعزيز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، توزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة" زيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة وتعزيز دورها في الأسرة وفي التنمية، رفع مستوى التحاق أفراد الأسرة بالمؤسسات التعليمية، المساهمة في رفع معدلات المشاركة في نشاطات وجمعيات تعاونية وخيرية، المساهمة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، رفع مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، تحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع وللأسرة في المنطقة، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية للأسرة.

وفي إطار استعراض نتائج بعض الدراسات في هذا المجال، فقد أثبتت دراسة مؤسسة بلانت فاينانس (2008) أن تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة، وفي رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة، ويساهم بشكل مباشر في استمرارية المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل، حيث يساعد بشكل مباشر أيضاً على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات التوسع. وبالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمستوى التعليمي للأسرة إلا أن الدراسة أثبتت أن هذه العلاقة عكسية، وقد فسرت ذلك باضطراب الأسرة إلى إجبار بعض أو كل أولادهم على العمل في سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة. كما بينت الدراسة وجود علاقة بين تمويل المشروعات الصغرى ومستوى سكن الأسرة، وربما يعود هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على الاحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس وعلاج.. الخ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالي زائد عن الحاجة فعالباً ما يتم ادخاره لمواجهة أية أزمات طارئة. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال لمؤسسات التمويل، والسماح للمؤسسات التمويلية بتجميع المدخرات من الفقراء، وإعادة النظر في أسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحة، وتفعيل دور الشركات المتخصصة في الاستعلام الائتماني، ومعالجة الروح التشككية السائدة في أوساط المستفيدين حول صحة مطابقة هذه المنتجات لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، وأخيراً، تكييف وتحويل مجموعة المنتجات التمويلية ونماذج التشغيل من أجل تلبية احتياجات الفقراء

بوصفهم الشريحة المستهدفة، والاهتمام بقياس الأداء الاجتماعي حتى تتأكد من أنها حققت الهدف المنشود من وجودها وأنها بالفعل تقدم منتجات وخدمات مالية تساعد الفئة المستهدفة على الخروج من دائرة الفقر. كما أوصت الدراسة بتعزيز دور مؤسسات التمويل في تقديم خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال للمستفيدين.

وفي دراسة أخرى (جامعة عين شمس، 2010)، تم استخدام مؤشرات تدل على الدور الاقتصادي لمؤسسات التمويل المتخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المؤشرات: نسبة القروض من هذه المؤسسات إلى إجمالي الإقراض المصرفي، نسبة هذه القروض إلى الناتج المحلي، التوزيع القطاعي للقروض والخدمات المقدمة، التوزيع الجغرافي للقروض والخدمات المقدمة، نسبة مساهمة ناتج القرض في الدخل الشهري لأسرة المقترض، توزيع القروض حسب الجنس (قروض ممنوحة لنساء أو لعائلات تعيلها نساء مقابل قروض ممنوحة للذكور). كما استخدمت الدراسة مجموعة من مؤشرات على المخاطر والاستقرار المالي ومن أهمها: نسبة مخصص الديون المشكوك فيها من المحفظة القائمة، نسبة التحصيل إلى مجموع الأقساط المستحقة، حجم الديون التي تشطب أو تعدم سنوياً وتراكمياً ونسبتها إلى إجمالي القروض الممنوحة سنوياً وإجمالياً، نسبة القروض إلى قاعدة رأس المال مصادر التمويل (الهيكل التمويلي) وأوزانها، مركز السيولة في كل مؤسسة (نسبة النقد المتاح إلى مجموع النفقات التشغيلية، وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)، مؤشرات الاستدامة المالية (الإيرادات من الفوائد والعمولات إلى إجمالي النفقات التشغيلية)، الكفاءة التشغيلية (إجمالي النفقات التشغيلية إلى حجم وعدد القروض القائمة والممنوحة سنوياً، وكلفة القرض وإنتاجية موظف الإقراض في هذه المؤسسات). ومن أبرز توصيات هذه الدراسة تحفيز مؤسسات الإقراض المتخصصة على التوسع في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب ابتكار وتطوير منتجات جديدة بسقوف ائتمانية كبيرة نسبياً إذا ما قورنت مع متوسط القروض الممنوحة حالياً في معظم هذه المؤسسات. ومن شأن هذا التوجه أن ينقل نشاط هذه المؤسسات بشكل أسرع وأنجح لدائرة الأثر التنموي دون أن تفقد دورها الاجتماعي والإنساني التقليدي. كما أوصت الدراسة بالعمل مع مؤسسات ضمان الإقراض الخاصة من أجل توسيع نطاق تغطية المخاطر وبناء القدرات وتنفيذ الأنشطة الداعمة الأخرى لتشمل مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وأشارت دراسة أخرى (الدماغ، 2010) إلى أنه يمكن للجهات الممولة والمانحة زيادة أثر الخدمات المالية للفقراء عن طريق إعطاء أولوية للانتشار على نطاق واسع وتقديم الدعم للمؤسسات المالية التي تستطيع تحقيق الاستدامة والنمو، الاستثمار في نطاق واسع من المؤسسات المالية الواعدة لضمان الوصول إلى الزبائن في مستويات الدخل المتعددة مع زيادة عدد الزبائن/العلاء قدر الإمكان، تشجيع الاستدامة والأثر ومتابعة أداء مؤسسات التمويل، تشجيع أبحاث السوق لتطوير الفهم حول احتياجات الزبائن وتفضيلاتهم والعوائق التي تمنع الفقراء من

استغلال الخدمات المالية على الوجه الأمثل، ودعم المؤسسات النشيطة التي تطور آليات ومنتجات تلبي احتياجات الزبائن. (أنظر في ذلك Donald and Sebstad 2002).

وفي دراسة قام بها المعهد العربي للتخطيط لتقييم الأثر التنموي لصندوق التنمية والتشغيل في الأردن عام 2017، توصلت الدراسة إلى الخدمات التمويلية "القروض" التي منحها الصندوق أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية كبيرة على المستفيدين، حيث أدت هذه القروض بشكل رئيسي إلى رفع إنتاجية صاحب المشروع (مهارات إنتاجية)، وبناء قدراته في مجال الإدارة (مهارات إدارية)، وزيادة حجم الأصول لدى أصحاب المشروعات الممولة، وزيادة مستوى دخولهم وحجم إنفاقهم الاستهلاكي، وتعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر، ورفع مستوى الاستهلاك، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة، وتقليل مخاطر الفقر، ورفع مستوى الرفاه بشكل عام. وقد ساعدت المشروعات الممولة من قبل الصندوق أيضاً في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة يمكن تأسيسها لتكون مكملة للمشروعات الحالية وتستفيد من الروابط الأمامية والخلفية لهذه المشروعات. وكان حجم الأثر على مستوى صاحب المشروع إيجابياً ولكن متواضعاً فيما يخص بعض مؤشرات الأثر، أهمها: دور القروض في تحسين مستوى ونوعية سكن صاحب المشروع، تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة، تغيير هيكل الموجودات والأصول لدى صاحب المشروع، تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة، المساهمة في تسديد قروض أخرى والحماية من التعثر، تحسين السجل الائتماني لصاحب المشروع لدى البنوك، رفع معدل الادخار وحجم الودائع لصاحب المشروع، زيادة التوجه للسباحة الداخلية، والمساهمة في الحصول على تمويل من مصادر أخرى من خلال استخدام المشروع وأصوله الثابتة كضمان. أما بخصوص الآثار التنموية للمشروعات الممولة على مستوى الأسرة، فقد توصلت الدراسة إلى أن جميع المشروعات الممولة من قبل الصندوق تركت آثار اقتصادية إيجابية على أسرة صاحب المشروع بغض النظر عن جنس صاحب المشروع وتصنيفه ضمن الفئات المستفيدة، إلا أن مؤشر الآثار الاقتصادية للمشروعات المملوكة من قبل الإناث كان أعلى من نظيره للمشروعات المملوكة للذكور. وبينت الدراسة أن المشروعات الممولة ساهمت في زيادة دخل الأسرة غير صاحب المشروع، ورفع مستوى الاستهلاك للأسرة، وفي تقليل فرص تعرض الأسرة لمخاطر الفقر، وفي تحسين مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لدى الأسرة، وفي زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة، وفي تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة لدى الأسرة، وفي توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة، وفي خلق فرص عمل للأسرة (تشغيل بعض أفرادها). ومن جهة أخرى، ساهمت - بشكل بسيط - في زيادة المدخرات وتحسين السجل الائتماني لبعض أفراد الأسرة، وفي تسديد الأسرة لبعض التزاماتها المالية السابقة غير المرتبطة بالمشروع، وفي تغيير حجم وهيكل الأصول التي يمتلكها بعض أفراد الأسرة، كما ساهمت في تدريب بعض أفراد الأسرة وتيسير انتقالهم إلى وظائف أخرى في مشروعات أخرى.

أما بخصوص الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الكلي، أشارت الدراسة إلى أن القروض الممنوحة ساهمت في حل المشكلات التي واجهت المشروع خلال مراحل دورة حياته المختلفة وزادت من استمراريته، كما ساهمت في تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى بعض أبناء المجتمع المحلي، وفي تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل العملاء في المنطقة، وفي زيادة رأس مال المشروع ورفع طاقته الإنتاجية، وفي رفع القيمة السوقية للمشروع ورفع إيرادات وربحية المشروع لا سيما في حالة الحصول على التمويل بالوقت والحجم المناسبين. أما النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية للمشروعات الممولة على مختلف المستويات، فقد تضمنت إعلاء قيمة الذات ورفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى الثقة بالنفس ورفع مستوى احترام الذات والتخلص من ثقافة العيب، تقليل أوقات الفراغ وتبعاتها السلبية، ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع.

وبينت الدراسة التي أعدها المعهد العربي للتخطيط لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية قام بتقديمها لصالح صندوق الرفد في سلطنة عمان الدور الاقتصادي والاجتماعي لصندوق الرفد على كافة المستويات (المعهد العربي للتخطيط، 2018). وكان من أبرز النتائج ما يلي: (1) ساهمت المشروعات الممولة من الصندوق في رفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة للمستفيدين (المستهلكين والعمال)، وفي تحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع في المنطقة، وفي تعزيز علاقات صاحب المشروع مع بعض رواد الأعمال الآخرين والموردين، كما ساعدت في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع. (2) هناك علاقة طردية بين قدرة المشروع على النمو وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت المشروعات التي حققت نمواً في كل من رأس المال وعدد العمالة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تلتها المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال، ثم المشروعات التي حققت نمواً عدد العمال، فالمشروعات التي حققت نمو في رأس المال أو عدد العمال.

خامساً: نتائج تقييم الدور التنموي للمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية

1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فائن

تقوم مؤسسة فائن بتقديم خمسة قروض غير إنتاجية لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية للمواطن الفلسطيني في مختلف المحافظات. وتتعلق هذه الاحتياجات بالتعليم (قروض التعليم) والصحة (قروض الصحة) والطاقة المتجددة (قروض الطاقة المتجددة) وتطوير وتحسين وتهيئة السكن (قروض تجسين السكن) والاحتياجات الاستهلاكية الأساسية (قروض الحاجات الأساسية). ويتضح من طبيعة القروض السالفة الذكر أنها لا تولد عائداً مالياً مباشراً وقصير الأجل على غرار

القروض الإنتاجية التي تستخدم لتأسيس مشروعات استثمارية تساعد في زيادة الدخل وخلق فرص عمل للمستفيد أو لأحد أفراد أسرته على أقل تقدير . وعليه، يعرض هذا الجزء نتائج تقييم عينة الدراسة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل قرض من القروض غير الإنتاجية التي حصلوا عليها، حيث طُلب من المستفيدين من كل قرض من القروض الخمسة الإجابة على ثمانية أسئلة تعكس المنافع التي حققها كل قرض للمستفيد و/أو لأسرته.

1.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم

يبين الجدول رقم (4) نتائج استقراء آراء المستفيدين حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم التي حصلوا عليها. ويتضح من النسب الواردة في الجدول (نسبة من أجابوا بنعم على كل بند من البنود المتعلقة بقرض التعليم) أن أكثر من 90% ممن حصلوا على قروض التعليم أفادوا بأن هذه القروض ساهمت بشكل كبير في زيادة فرص المستفيدين أو أي من أفراد أسرهم بالحصول على التعليم العالي، رفع قيمة الذات وزيادة الثقة بالنفس لمن حصلوا على مستويات تعليمية أعلى نتيجة للقرض، تقليل العبء المالي على الأسرة حيث لم تضطر الأسرة إلى تقليل الإنفاق على الحاجات الأساسية والضرورية لتغطية نفقات التعليم، كما قللت هذه القروض من فرص لجوء الأسرة للاقتراض من حين لآخر أو اللجوء للدين لتغطية النفقات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، أشار حوالي 80-90% من المستفيدين إلى أن قروض التعليم ساهمت في تشجيع باقي أفراد الأسرة للتوجه نحو إكمال دراستهم والحصول على التعليم العالي، وقللت من فجوة التعليم بين أفراد الأسرة، كما ساهمت في زيادة فرص الحصول على وظيفة. ويتضح من الجدول عدم وجود اختلافات جذرية في ترتيب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم تبعاً لجنس المستفيد، حيث كانت نتائج الإناث مماثلة في الترتيب للنتائج السابقة، إلا أن الذكور ركزوا أكثر على دور قروض التعليم في تقليل فجوة التعليم بين أفراد الأسرة (المرتبة الثالثة). ويُلاحظ من الجدول ارتفاع النسب في حالة الإناث مقارنة بالذكور في أغلب البنود.

**أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية
للإقراض والتنمية "فان"**

الجدول رقم (4): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زاد فرص الحصول على التعليم العالي	95.2	96.3	94.5
رفع قيمة الذات نتيجة للحصول على درجة علمية (الثقة بالنفس)	91.7	90.7	92.3
قلل من العبء المالي على الأسرة	90.3	87.0	92.3
شجع توجه أفراد الأسرة الآخرين نحو التعليم	87.6	85.2	89.0
قلل من فجوة التعليم داخل الأسرة	85.5	90.7	82.4
زادت فرص الحصول على وظيفة	82.1	85.2	80.2
زاد مستوى الرفاه الاقتصادي	70.3	59.3	76.9
قلل من المشاكل والأمراض الاجتماعية	62.8	57.4	65.9
المتوسط	83.2	81.5	84.2

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

2.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض تحسين السكن

تشير البيانات المتعلقة بتقييم المستفيدين لآثار قروض تحسين السكن إلى أن هذه القروض ساهمت بالدرجة الأولى (النسبة أعلى من 90%) في زيادة مستوى الرفاه الناجم عن تحسين نوع ومواصفات السكن، زيادة مستوى الاستقرار الأسري، وزيادة مستوى الخصوصية الناجمة عن اتساع مساحة المسكن. وقد ساهمت قروض تحسين السكن بالدرجة الثانية في تقليل العبء المالي على الأسرة، رفع القيمة السوقية للسكن (بعد تحسينه وتطويره و/أو توسعته)، والتقليل من التباين في مستويات السكن بين المستفيدين وغيرهم من أبناء الأسرة أو الحي، أنظر الجدول رقم (5). ويلاحظ من الجدول التشابه الكبير في ترتيب معظم الآثار الناجمة عن القرض عند كل من الذكور والإناث، إلا أن الذكور ركزوا أكثر على دور القرض في "تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة".

الجدول رقم (5): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض تحسين السكن حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زاد مستوى الرفاه المرتبط بنوع وجودة السكن	92.1	89.9	94.3
زاد الاستقرار الأسري	92.1	91.1	93.1
زاد مستوى الخصوصية لأفراد الأسرة	92.4	91.8	93.1
تقليل العبء المالي لشراء مسكن جديد	89.9	88.6	91.2
رفع قيمة السكن في حالة الرغبة بالبيع	87.7	84.8	90.6
قلل من التباين في مستوى السكن مع الجيران والأقارب	86.4	84.2	88.7
حسن من الوضع الاجتماعي للأسرة	89.3	90.5	88.1
رفع إنتاجية أفراد الأسرة الناجم عن تحسن السكن	70.3	70.9	69.8
المتوسط	87.5	86.5	88.6

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

3.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الطاقة المتجددة

يبين الجدول (6) الآثار الواضحة التي تركتها قروض الطاقة المتجددة على أفراد عينة الدراسة الذين استفادوا من هذه القروض، حيث أشار ما يزيد عن 90% منهم إلى أن هذه القروض ساهمت في تعزيز البيئة الخضراء، رفع مستوى الرفاه لدى أسرة المستفيد، التقليل من عمليات انقطاع التيار الكهربائي عن المنزل، وتشجيع أفراد الأسرة الآخرين على استخدام الطاقة المتجددة. كما يبين الجدول أن هذه القروض ساهمت -بالدرجة الثانية- في تقليل حجم الإنفاق على الكهرباء (انخفاض فاتورة الكهرباء) وإعادة توجيه الإنفاق إلى مجالات أخرى. ويتضح من الجدول أيضاً عدم تفاوت النسب بين الذكور والإناث، إلا أن الإناث أعطت أهمية كبيرة لدور هذه القروض في تحسين مستوى الرفاه وتقليل قيمة فاتورة الكهرباء، في الوقت الذي أكد فيه الذكور على دورها في تعزيز البيئة الخضراء وتقليل عدد مرات انقطاع التيار الكهربائي.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

الجدول رقم (6): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الطاقة المتجددة حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
تعزيز البيئة الخضراء	95.7	96.9	92.9
رفع مستوى الرفاه بشكل عام	91.3	87.5	100.0
قلل من عمليات انقطاع التيار الكهربائي	91.3	93.8	85.7
شجع أفراد الأسرة الآخرين على استخدام الطاقة المتجددة	91.3	93.8	85.7
قلل حجم الإنفاق على الكهرباء	89.1	84.4	100.0
ظهور أوجه إنفاق جديدة نتيجة لتراجع فاتورة الكهرباء	76.1	71.9	85.7
زاد من عدد الأجهزة الكهربائية المنزلية	63.0	62.5	64.3
إيجاد دخل إضافي بعد استرداد قيمة الخلايا الشمسية	58.7	56.3	64.3
المتوسط	82.1	80.9	84.8

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

4.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الصحة

تشير نتائج استقراء آراء المستفيدين حول الآثار الناجمة عن قروض الصحة التي حصلوا عليها أن ما يزيد عن 95% ممن حصلوا على هذه القروض أفادوا بأن قروض الصحة ساهمت في رفع جودة ونوعية الحياة بسبب مساهمتها في تقليل الألم والمعاناة، كما ساهمت في زيادة الاستقرار النفسي للأسرة، وتقليل فترة المعاناة لدى المريض، أنظر الجدول رقم (7). ويُلاحظ من الجدول أن النسبة لم تقل عن 66% في أي من البنود الواردة في الجدول. كما يُلاحظ من الجدول أن تقييم الذكور لجميع البنود كان أعلى من تقييم الإناث، وهذا يعني أن تأثير قروض الصحة على الذكور وأسره كان أعلى من تأثيره على الإناث وأسره (وفقاً لرأي المستفيدين أنفسهم).

الجدول رقم (7): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الصحة الذي حصل عليها المستفيد حسب الجنس

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
رفع جودة ونوعية الحياة بسبب تدني الألم والمعاناة	95.8	100.0	92.9
زيادة الاستقرار النفسي للأسرة	95.8	100.0	92.9
قلل فترة المعاناة لدى المريض	95.8	100.0	92.9
قلل فرص تدهور الوضع الصحي وظهور أمراض جديدة	87.5	90.0	85.7
قلل معاناة أسرة المقترض	83.3	90.0	78.6
رفع إنتاجية المقترض وقدرته على الأداء	83.3	90.0	78.6
قلل من تكاليف العلاج	87.5	90.0	85.7
منع انتشار العدوى بين أفراد الأسرة	66.7	50.0	78.6
المتوسط	87.0	88.8	85.7

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

5.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الحاجات الأساسية

تركزت قروض الحاجات الأساسية التي تمتاز بتنوعها وتنوع أوجه إنفاقها آثار إيجابية عديدة على المستفيدين وعلى أسرهم، لا سيما وأنها قد توجّه لشراء بعض مستلزمات المنزل و/أو لحل مشاكل مالية مؤقتة يعاني منها المستفيد أو أسرته و/أو لبناء أسرة جديدة من خلال الزواج وغيره. وتشير النسب الواردة في الجدول رقم (8) إلى أن حوالي 94.4% من المستفيدين من هذه القروض أشاروا إلى أن قرض الحاجات الأساسية ساعد في خروج المستفيد أو أسرته من ضائقة مالية وإن كانت بسيطة أو مؤقتة، كما بين ما يزيد عن 80% من المستفيدين أن هذه القروض قللت من معاناة المستفيد وأسرته، كما قللت من احتمالية نشوء خلافات مادية في الأسرة. ويبين الجدول كذلك عدم وجود تباين في ترتيب البنود المبينة في الجدول عند كل من الذكور والإناث، إلا أن النسب المقابلة للإناث كانت أعلى من نظيراتها عند الذكور (استفادة الإناث أكبر من استفادة الذكور).

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

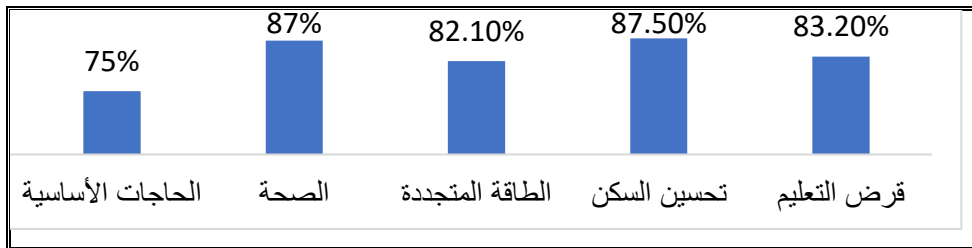
الجدول رقم (8): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الحاجات الأساسية حسب الجنس

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
ساعد في خروج الأسرة من ضائقة مالية	94.4	93.6	95.3
قلل من معاناة الأسرة	86.3	82.2	91.4
قلل من خلافات الأسرة المادية	83.9	82.8	85.2
زاد مستوى الرفاه بشكل عام (مستوى المعيشة)	77.5	77.7	77.3
حسن مستوى الأجهزة المنزلية	70.2	68.8	71.9
قلل من تباين الفجوة الاجتماعية مع الأقارب والجيران	67.0	65.6	68.8
زاد من المشاركة في المناسبات الاجتماعية	68.8	70.7	66.4
ساعد في بناء أسرة جديدة	52.3	54.1	50.0
المتوسط	75.0	74.4	75.8

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

وفي نهاية تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على حصول بعض أفراد عينة الدراسة على القروض غير الإنتاجية بأنواعها المختلفة، فقد تم مقارنة قيمة المؤشر العام للآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل قرض من القروض الخمسة التي تمنحها المؤسسة (تتراوح قيمة المؤشر بين 0-100%)، أنظر الشكل رقم (8). ووفقاً لآراء المستفيدين من كل قرض من القروض غير الإنتاجية، كان قرض تحسين السكن الأكثر تأثيراً على المستفيدين وعلى أسرهم (قيمة المؤشر الكلي = 87.5%)، وجاء في المرتبة الثانية قرض الصحة (قيمة المؤشر الكلي = 87%)، ثم قرض التعليم = 83.2%)، ثم قرض الطاقة المتجددة، وجاء في المرتبة الأخيرة قرض الحاجات الأساسية.

الشكل رقم (8): مؤشر الأثر الكلي للقروض غير الإنتاجية والمؤشر العام



من جانب آخر، تم مقارنة حجم مؤشر الآثار الكلية (الاقتصادية والاجتماعية) لكل قرض من القروض الخمسة التي تمنحها المؤسسة، ولكن حسب جنس المستفيد والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، أنظر الجدول رقم (9). ويتضح من الجدول على سبيل المثال ما يلي: (1) كان تأثير قروض الصحة هو الأعلى عند المستفيدين من الذكور، يليه قرض تحسين السكن. أما عند الإناث، فقد كان

إيهاب مقابله

قرض تحسين السكن هو الأكثر تأثيراً. (2) كانت الآثار الناجمة عن قروض الصحة هي الأعلى عند فئة "أعزب وعزباء"، بينما كان قرض التعليم الأكثر تأثيراً على فئة المتزوجون (وهذا منطقي جداً)، بينما كان قرض تحسين السكن أكثر تأثيراً على فئة الأرامل والمطلقون. (3) كانت قروض الصحة الأكثر تأثيراً على جميع الفئات التعليمية باستثناء فئة "ثانوي" وفئة "الدراسات العليا" حيث كانت قروض التعليم هي الأكثر تأثيراً على حياة هذه الفئات وعلى أسرهم.

الجدول رقم (9): مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فائن حسب خصائص المستفيد (%)

البيان	قرض التعليم	تحسين السكن	الطاقة المتجددة	الصحة	الحاجات الأساسية	المتوسط العام
الجميع	83.2	87.5	82.1	87	75	82.96
ذكور	81.5	86.5	80.9	88.8	74.4	82.42
إناث	84.2	88.6	84.8	85.7	75.8	83.82
الحالة الاجتماعية						
أعزب	80.7	90.1	82.3	96.9	70.7	84.14
متزوج	88.8	87	82	85	75.9	83.74
الأرامل والمطلقون	75	87.5	0	0	84.1	49.32
المستوى التعليمي						
أقل من إعدادي	75	87.5	62	100	80.4	80.98
إعدادي	87.5	86.7	50	93.7	74.1	78.4
ثانوي	91.7	87.8	76.8	81.3	77	82.92
دبلوم	88.9	90.6	86.4	100	83.3	89.84
جامعة	87.7	90.6	88.2	93.8	71.8	86.42
دراسات عليا	83.3	78.6	87.5	0	65.6	63

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. تتراوح النسبة بين 0% و100%.

وبعد ملاحظة ارتفاع قيمة مؤشر الأثر لكل قرض من القروض غير الإنتاجية وارتفاع قيمة المؤشر الكلي لجميع القروض، فقد أصبح من السهل الاعتراف بالدور التنموي والريادي الذي تلعبه مؤسسة فاتن لدعم جهود التنمية المحلية وتنمية المجتمع ودعم الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لقدراتها البشرية والمالية. وفي إطار البحث عن السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الآثار التنموية للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن، فقد تم استقراء آراء المستفيدين من هذه القروض في عينة الدراسة حول مقترحاتهم لتحسين استفادتهم واستفادة كافة الفئات المستهدفة من القروض غير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة، أنظر الجدول رقم (10). وقد كان من أبرز المقترحات التي قدمها المستفيدون هي: ضرورة العمل على توفير منتج القرض الحسن (بدون فائدة)، إضفاء مزيد من المرونة عند تحديد قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض)، مزيد من المرونة في تحديد شروط منح هذه القروض لتلائم طبيعة المستفيدين وأوضاعهم واحتياجاتهم الملحة، مزيد من المرونة في تحديد فترة السداد (شروط أسهل)، ضرورة إيجاد منتجات تمويلية "قروض" خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط خاصة، وإيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطي مختلف الاحتياجات التمويلية للأسرة الفلسطينية الفقيرة (توسيع نطاق قروض الحاجات الأساسية).

الجدول رقم (10): التوزيع النسبي للمستفيدين حسب مقترحاتهم لتحسين الاستفادة من القروض التي تقدمها مؤسسة فاتن

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
إيجاد منتج القرض الحسن	92.8	92.1	93.8
مرونة في قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض)	88.6	86.4	91.8
مرونة شروط الاقتراض لتلائم طبيعة المستفيدين	88.5	88.1	89.1
مرونة في تحديد فترة السداد	86.3	85.6	87.4
منتجات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط خاصة	86.1	86.1	86.0
إيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطي مختلف الاحتياجات	85.8	86.4	85.0
مرونة في التعامل مع حالات التعثر في السداد	85.5	85.7	85.1
مرونة في تحديد فترة السماح	85.0	83.6	87.1
الإسراع في اتخاذ القرار الائتماني (تقليل فترة الانتظار)	84.5	83.2	86.4
منتجات جديدة للأرامل والمطلقات والأيتام	80.9	79.5	82.8
التركيز أكثر على أدوات التمويل الإسلامي	80.7	79.8	82.1
مزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية	77.3	77.1	77.6
توفير وحدة تمويل متنقلة	66.4	66.1	66.8
المتوسط	83.7	83.1	84.7

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

من جانب آخر، فقد بات من الضروري أن تعمل المؤسسة على توفير مزيد من المرونة في التعامل مع حالات التعثر في السداد وإضفاء مزيد من المرونة في تحديد فترة السماح، ضرورة الإسراع في اتخاذ القرار الائتماني (تقليل فترة الانتظار)، ابتكار منتجات تمويلية جديدة للأرامل والمطلقات والأيتام وأبناء الشهداء، إيجاد قروض جديدة لتغطية نفقات الزواج وسداد الدين "الغارمين" والأعياد وغيرها، التركيز أكثر على أدوات التمويل الإسلامي، تنظيم المزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية (التوعية)، وتوفير وحدة تمويل متنقلة لتصل إلى مختلف مناطق الدولة.

2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن

يعرض هذا الجزء نتائج تحليل نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والصغيرة الممولة من قبل مؤسسة فاتن، ويشتمل التحليل أثر هذه المشروعات على كل من المستفيد "رائد العمل أو صاحب المشروع"، الأسرة "أسرة صاحب المشروع"، والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني. ويشمل التحليل أيضاً توضيحاً لقوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين خصائص صاحب المشروع وخصائص المشروعات الممولة وبعض العوامل الأخرى، مثل: نوع برنامج التمويل والمحافظة التي يمارس بها المشروع نشاطه، ونطاق السوق.

1.2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات للقروض الإنتاجية على مستوى صاحب المشروع

تشير نتائج تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن إلى وجود آثار إيجابية واضحة للقروض الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة على المستفيدين وأصحاب المشروعات القائمة بمختلف أحجامها، إلا أن حجم وقوة هذه الآثار يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية. يبين الجدول رقم (11) نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فاتن على مستوى المستفيدين (أصحاب المشروعات). وتشير نتائج التقييم الواردة في الجدول إلى مؤشر الأثر - وهو متوسط تقييم جميع المستفيدين لكل أثر من الآثار الاقتصادية لمشروعاتهم وفقاً للمؤشرات والأبعاد الواردة في الجدول (وعدها 19) - وتراوحت قيمة التقييم لكل بند من 1 بحده الأدنى إلى 5 بحده الأعلى. ويتضح من الجدول أن القروض الإنتاجية التي حصل عليها المستفيدون من المؤسسة أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية كانت جميعها أعلى من المتوسط (قيمة المؤشر أعلى من 3)، وهذا دليل واضح على الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة فاتن في دعم جهود التنمية على المستويين الكلي والجزئي، ودليل عملي يؤكد دقة نتائج قياس رضا العملاء عن الخدمات التمويلية التي تقدمها.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فان"

الجدول رقم (11): الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من مؤسسة فنان على صاحب المشروع حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زيادة مستوى دخل المستفيد	4.40	4.39	4.40
رفع مستوى مهارات المستفيد	4.28	4.27	4.30
تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس	4.27	4.28	4.25
ساعد في بناء قدرات المستفيد في مجال الإدارة	4.21	4.20	4.23
رفع مستوى الإنتاجية لدى المستفيد	4.20	4.21	4.18
زيادة حجم الأصول لدى المستفيد	4.19	4.20	4.19
رفع مستوى الاستهلاك للمستفيد "صاحب المشروع"	4.16	4.16	4.16
ساعد في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة	4.14	4.15	4.12
ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة للمستفيد	4.12	4.12	4.11
تقليل مخاطر الفقر على المستفيد	4.08	4.08	4.09
رفع مستوى الرفاه بشكل عام لدى المستفيد	4.02	4.03	4.00
تحسين مستوى ونوعية سكن المستفيد	3.88	3.87	3.89
تغيير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة" لدى المستفيد	3.84	3.83	3.85
رفع المدخرات وحجم الودائع للمستفيد	3.83	3.84	3.81
تحسين مستوى الأجهزة المنزلية المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة	3.77	3.77	3.76
تحسين السجل الائتماني للمستفيد لدى البنوك	3.72	3.74	3.68
تحسين مستوى التوجه للسياحة الداخلية لدى صاحب المشروع	3.55	3.53	3.59
ساعد في تسديد قروض أخرى على المستفيد وفي الحماية من التعثر	3.19	3.15	3.26
ساهم في الحصول على تمويل من مصادر أخرى "ضمان"	3.11	3.09	3.15
المتوسط	3.95	3.94	3.95

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

وعلى وجه التفصيل، ساهمت المشروعات الممولة من مؤسسة فنان بالدرجة الأولى في: زيادة مستوى دخل المستفيد ورفع مستوى مهاراته وتعزيز الروح والقدرات الريادية لديه، وتعزيز قدراته الإدارية، ورفع مستوى إنتاجيته. كما ساهمت هذه المشروعات في زيادة وتراكم الأصول لدى المستفيد

(ولو بشكل بسيط)، ورفع حجم الإنفاق الاستهلاكي، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة. وساهمت أيضاً في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة استفاد منها العملاء أنفسهم، وتقليل مخاطر الفقر ورفع مستوى الرفاه بشكل عام. ومن أبرز الآثار الاقتصادية الإيجابية الأخرى للمشروعات الممولة على المستفيدين - والتي جاء تقييمها من قبل المستفيدين بين المتوسط والجيد (قيمة المؤشر أعلى من 3 وأقل من 4) - مساهمة هذه المشروعات في تحسين مستوى ونوعية سكن المستفيد، تغيير هيكل الإنفاق حيث ظهرت بنود وأوجه إنفاق جديدة لدى المستفيد، زيادة المدخرات وحجم الودائع، تحسين مستوى الأجهزة المنزلية المستخدمة، توفير متطلبات الحياة، وتحسين السجل الائتماني للمستفيد لدى البنوك، أنظر الجدول رقم (11). وتشير قيم المؤشر في العمودين الثاني والثالث في الجدول نفسه إلى عدم وجود فروقات جوهرية في الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة عند اختلاف جنس المستفيد من قروض المؤسسة، بمعنى أن المشروعات الممولة التي يمتلكها ويديرها ذكور تركت آثار اقتصادية على المستفيد مقارنة إلى حد كبير جداً لتلك التي تركتها المشروعات التي يمتلكها وتديرها الإناث. وهذا مؤشر يعكس مدى دقة المعايير التي تستخدمها المؤسسة في الوصول إلى أفضل العملاء من كلا الجنسين (سلامة معايير الاختيار وسلامة القرار وسلامة جهود المتابعة)، وعلى شمولية وتنوع خدماته المقدمة لكل من الذكور والإناث على حد سواء، كما يعتبر مؤشراً على قدرة المستفيدين من الجنسين على استخدام قروض المؤسسة بشكل رشيد ولغايات استثمارية في معظم الحالات، وقدرتهم على إدارة مشروعاتهم بكفاءة.

2.2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات للقروض الإنتاجية على مستوى أسرة المستفيد

تشير الدراسات التي تناقش الآثار المتوقعة للخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة إلى أن الأثر التنموي للمشروعات الممولة يتعدى في الغالب صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويبين الجدول رقم (12) الترتيب التنازلي لأبرز الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فائق على أسرة صاحب المشروع. ويتضح من الجدول أن المشروعات الممولة تركت آثاراً اقتصادية على الأسرة (بين الجيد وال ممتاز) كان من أبرزها أنها: ساهمت وبشكل كبير في زيادة دخل الأسرة أفراد الأسرة الآخرين (غير صاحب المشروع). من جانب آخر، ساهمت هذه المشروعات في تقليل مخاطر الفقر على الأسرة، تعزيز الروح الريادية لدى أفراد الأسرة (غير صاحب المشروع)، زيادة حجم الأصول لدى الأسرة، وتوفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة. وعند التدقيق بجنس صاحب المشروع وتقييم الآثار الاقتصادية التي تركها مشروعه على أسرته، يتضح من الجدول وجود فروقات بسيطة بين الآثار الاقتصادية للمشروعات التي يمتلكها ويديرها الذكور وتلك التي يمتلكها وتديرها الإناث.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (12): الآثار الاقتصادية للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زيادة دخل الأسرة أفراد الأسرة الآخرين (غير المقترض)	4.03	4.01	4.09
تقليل مخاطر الفقر على الأسرة	3.97	3.96	3.99
تعزيز الروح الريادية لدى أفراد الأسرة والعمل للحساب الخاص	3.95	3.92	4.01
حجم الأصول لدى الأسرة	3.93	3.89	3.99
دور المشروع في توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة	3.93	3.90	3.98
رفع مستوى الرفاه بشكل عام لدى الأسرة	3.90	3.86	3.96
يزيد من القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة	3.90	3.89	3.93
ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفراد الأسرة	3.88	3.82	3.97
رفع مستوى الاستهلاك للأسرة	3.86	3.83	3.92
رفع مستوى مهارات العاملين في المشروع من أفراد الأسرة	3.81	3.76	3.90
خلق فرص عمل للأسرة	3.81	3.76	3.91
ساعد في بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة	3.77	3.74	3.84
تغيير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة" لدى الأسرة	3.77	3.77	3.78
تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لدى الأسرة	3.76	3.74	3.80
تحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة	3.75	3.73	3.79
رفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة	3.71	3.69	3.74
تعزيز دور المرأة في الأسرة	3.63	3.38	4.06
تحسن مستوى التوجه للسباحة الداخلية لدى الأسرة	3.53	3.49	3.61
تدريب أي من أفراد الأسرة وانتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى	3.50	3.43	3.63
تحسين السجل الائتماني لأي من أفراد الأسرة لدى البنوك	3.46	3.43	3.52
ساعد في تسديد الأسرة لقروض أخرى وفي الحماية من التعثر	3.13	3.08	3.21
المتوسط	3.8	3.72	3.84

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

3.2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات للقروض الإنتاجية على مستوى المجتمع

المحلي والاقتصاد الوطني

بينت نتائج الدراسة في التحليل السابق طبيعة وحجم الأثر الاقتصادي للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فاتن على مستوى المستفيد وأسرته، وكشفت عن وجود تباين هذا الأثر من مشروع إلى آخر تبعاً لعوامل كثيرة تتعلق غالباً بأداء المشروع وخصائصه أو بخصائص الإدارة. ويرى بعض المتخصصين في مجال المشروعات الصغرى والصغيرة وتقييم الأثر التنموي أن وجود آثار اقتصادية إيجابية للمشروعات الممولة على مستوى صاحب المشروع وعلى مستوى أسرته، يعني حتماً وجود آثار إيجابية على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى المجتمع المحلي ولو بطريقة غير مباشرة.

وبين الجدول رقم (13) مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فاتن على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي. ويتضح من قيمة مؤشر الأثر (الذي كان في الغالب أعلى من المتوسط) أن القروض التي حصل عليها المستفيدون قد ساهمت في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وتنمية المنطقة التي أقيمت بها المشروعات (التمية المحلية)، وتعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي. كما يبين مؤشر الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة - أن هذه المشروعات كان لها دور ولو بسيط (بين المتوسط والجيد) في دعم الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة للمستهلكين، تطوير مشروعات قائمة، خلق فرص عمل جديدة للمواطنين، زيادة الناتج المحلي، وإقامة مشروعات جديدة "خلق طلب على سلع معينة". وهنا نشير إلى أنه يجب ألا يُنظر إلى أثر المشروعات الممولة كل على حده حيث سيكون الأثر بسيطاً بل بسيطاً جداً، وإنما يجب أن ينظر إلى الآثار التنموية للمشروعات الممولة بمجملها. وبالتدقيق في الجدول يلاحظ عدم وجود أية فروقات في وجهات نظر الذكور والإناث بخصوص أثر المشروعات الممولة على الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن الآثار الاقتصادية للمشروعات التي تدار من الإناث لا تختلف كثيراً عن تلك التي تدار من قبل الذكور. كما يلاحظ تواضع قيمة مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني حيث لم يصل إلى أعلى من جيد (أعلى من 4) إلا في حالة واحدة، وهذا يعكس تواضع نسبي في الدور التنموي للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن على الاقتصاد مقارنة بدورها على المستفيد وأسرته. ولكننا نستطيع تفسير ذلك بحجم المشروعات الممولة، حداثة نشاطها، صغر أحجامها (وهو مرتبط بأهداف مؤسسة فاتن كمؤسسة تمويل أصغر)، حدة المنافسة وصغر حجم السوق، وما تواجهه من تحديات تؤثر في أدائها وبالتالي في دورها التنموي.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (13): الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن على المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني

حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
على مستوى المجتمع المحلي			
تقليل الوقت والجهد للحصول على السلعة أو الخدمة	4.06	4.06	4.06
تنمية المنطقة التي أقيم بها وتقليل البحث عن السلع في مناطق أخرى	3.95	3.93	3.99
تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة	3.91	3.92	3.91
خلق فرص عمل لأبناء المنطقة	3.66	3.66	3.65
تدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي	3.59	3.56	3.63
المتوسط	3.83	3.83	3.85
على مستوى الاقتصاد الوطني			
ساعد في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة "للمشتريين"	3.85	3.86	3.84
ساعد في تطوير مشروع آخر قائم "روابط أمامية وخلفية"	3.51	3.51	3.51
ساعد في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين	3.50	3.50	3.50
ساعد في زيادة الناتج المحلي	3.50	3.50	3.49
ساعد في إقامة مشروع جديد "خلق طلب على سلعة معينة"	3.48	3.49	3.44
ساعد في دعم الموازنة العامة للدولة من خلال ما يدفع من رسوم وضرائب	3.28	3.31	3.24
ساعد في الإحلال محل المستوردات	3.14	3.11	3.20
ساعد في زيادة الصادرات	3.00	3.03	2.95
المتوسط	3.6	3.59	3.59

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

5-2-4 نتائج تقييم الآثار الاجتماعية للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن

تتضمن الآثار الاجتماعية للقروض والمشاريع الممولة تلك التي تتعلق بصاحب المشروع وأسرته وتلك التي تتعلق بالمجتمع المحلي، كما هو مبين الجدول رقم (14). أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للقروض والمشاريع الممولة على مستوى صاحب المشروع، يتضح من قيم مؤشر الأثر الواردة في الجدول أن المشاريع التي مولتها مؤسسة فاتن ساهمت بالدرجة الأولى في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة. ويُلاحظ من الجدول أيضاً عدم وجود فروق جوهرية بين الآثار الاجتماعية للمشاريع التي تعود ملكيتها وإدارتها للذكور عن تلك التي تعود ملكيتها وإدارتها للإناث (وإن كانت المشاريع التي تدار من الإناث أفضل بقليل). ويُلاحظ من الجدول كذلك ارتفاع قيم مؤشر الأثر الاجتماعي حيث إنه لم يقل عن المتوسط (3) بأي حال من الأحوال، وهذا يسلط الضوء على موضوع غالباً لا يعطى الاهتمام الكافي، ألا وهو البعد الاجتماعي والإنساني للتمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة. أما الآثار الاجتماعية للمشاريع قيد الدراسة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، فقد أشار المستفيدون إلى أن هذه المشاريع ساهمت بشكل كبير في رفع المستوى المعيشي للأسرة، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، وتوثيق العلاقات بين أفراد الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة، والتقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية.

الجدول رقم (14): الآثار الاجتماعية للمشاريع الممولة من مؤسسة فاتن حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
رفع مستوى المعيشة للفرد "صاحب المشروع"	4.37	4.38	4.35
رفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات	4.34	4.33	4.35
ساعد في إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع	4.33	4.33	4.31
تقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية	4.29	4.28	4.30
تحسين المكانة الاجتماعية للفرد "صاحب المشروع" في المنطقة	4.28	4.26	4.32
ساعد في بناء صداقات جديدة ونافعة	4.26	4.25	4.28
عزز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين	4.22	4.22	4.23
ساعد في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع	4.19	4.18	4.20
رفع المستوى المعيشي للأسرة	4.19	4.18	4.22

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الفرد "صاحب المشروع"	4.16	4.17	4.15
رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة	4.14	4.12	4.18
ساعد في التخلص من ثقافة العيب "الترفع"	4.03	4.03	4.01
رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة	4.01	3.98	4.07
توثيق العلاقات الأسرية	3.98	3.93	4.08
تحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة	3.93	3.86	4.04
قلل من المشاكل الأسرية	3.92	3.88	3.98
عزز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية	3.84	3.83	3.86
تحسين مستوى وظروف السكن	3.78	3.75	3.83
تراجع بعض المشاكل الاجتماعية	3.76	3.70	3.86
تعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية	3.74	3.52	4.14
ساهم في رفع مستوى ونوعية التعليم لأي من أفراد الأسرة	3.69	3.64	3.80
ساهم في توزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة"	3.62	3.49	3.86
زيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة	3.60	3.40	3.95
عمل على توفير سلع للطبقة الفقيرة من المجتمع	3.58	3.54	3.66
رفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة	3.49	3.45	3.57
ساهم في الزواج وتكوين أسرة	3.36	3.29	3.47
ساعد في دعم واحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة	3.11	3.09	3.14
المتوسط	3.93	3.89	4.01

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

وختاماً نشير إلى أن النتائج السابقة قد تعكس الدور التنموي لمؤسسة فاتن خلال السنوات الماضية، إلا أن الأهم من ذلك إمكانية استخدام النتائج والبيانات في تعديل السياسة الائتمانية (عند اللزوم) تعظيم الدور التنموي المستقبلي. إن معرفة خصائص المستفيدين الذين كان لمشروعاتهم الأثر الأكبر على مختلف المستويات يساعد المؤسسة في تعديل معايير الاختيار وأساليب المفاضلة بين المتقدمين للوصول إلى الفئات الأكثر نفعاً لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم. كما أن معرفة خصائص المشروعات التي تركت أكبر الأثر يساعد المؤسسة في تحديد المشروعات ذات الأولوية في خطة التمويل المستقبلية وخصائصها وتوزيعها الجغرافي. وعليه، يناقش الجزء القادم محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة مع التركيز على خصائص المستفيدين وأداء المشروعات الممولة وخصائصها، إضافة إلى عوامل أخرى.

3.5 محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن

يناقش هذا البند العلاقة بين المؤشر العام للآثار الاقتصادية والمؤشر العام للآثار الاجتماعية وبين خصائص المستفيدين وخصائص المشروعات وبعض العوامل الأخرى.

1.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب برنامج التمويل

يبين الجدول رقم (15) مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني لكل برنامج من برامج التمويل في المؤسسة - وعددها 3 برامج. ويتضح من الجدول ما يلي: (1) قيمة مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجميع برامج التمويل أعلى من 3، وهذا دليل واضح على تقدير المستفيدين وشعورهم بالدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة فاتن في دعم جهود التنمية على مستوى الاقتصاد والتنمية المحلية. (2) كان قيمة مؤشر الآثار الاقتصادية على المستفيد أعلى من قيم مؤشرات الأثر على مستوى أسرته وعلى مستوى المجتمع المحلي في جميع برامج التمويل، وهذا يعني أن المستفيد من القروض الإنتاجية هو الراجح الأكبر. (3) كان للمشروعات الممولة من برنامج أكبر معنا الأثر الأكبر على كل المستويات (المستفيد والأسرة والمجتمع المحلي) مقارنة بالبرامج الأخرى. (4) كانت الآثار الاجتماعية لجميع برامج التمويل أكبر من الآثار الاقتصادية (مقاسة بالمؤشرات) لجميع البرامج باستثناء مؤشر الآثار الاقتصادية لبرنامج أكبر معنا (4.03)، وهو البرنامج الموجه للمشروعات القائمة.

الجدول رقم (15): قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فانت حسب نوع التمويل

البيان	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاجتماعية
تمويل ابدأ معنا	3.97	3.81	3.63	3.96
تمويل أكبر معنا	4.03	3.83	3.74	3.96
تمويل العائلة	3.94	3.77	3.55	3.95

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

2.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة حسب المحافظة

يبين الجدول رقم (16) مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فانت حسب المحافظة. ويتضح من الجدول ما يلي: (1) كانت قيم جميع مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية أعلى من 3 (أعلى من المتوسط) في جميع المحافظات، وهذا مؤشر على ما تلعبه المؤسسة من دور تنموي اقتصادي واجتماعي في جميع المحافظات دون استثناء. (2) كانت قيمة مؤشر الآثار الاجتماعية أعلى من قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية في جميع المحافظات، وهذا يعني أن الآثار الاجتماعية كانت أكبر وشعر بها المستفيدون بشكل واضح. ويبين الجدول أيضاً الترتيب التنازلي للمحافظات حسب الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمن الجدول ترتيب المحافظات تنازلياً حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العاملة فيها، فإذا كان ترتيب المحافظة 1 فهذا يعني أن المشروعات فيها كانت ذات أكبر آثار اقتصادية واجتماعية على مستوى الدولة، وإذا كان الترتيب 16 فإن المشروعات فيها كانت الأقل تأثيراً. وبعد حساب الترتيب لكل محافظة وفي كل مؤشر من المؤشرات، تم حساب مجموع الترتيب. وكلما كان مجموع الترتيب أقل، فإن ذلك يدل على ارتفاع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العاملة في المحافظة، والعكس صحيح. ويتضح من الترتيب التنازلي للمحافظات أن المشروعات التي مولتها المؤسسة في محافظات القدس وبيت لحم كان لها آثار اقتصادية واجتماعية أعلى من غيرها، بينما كانت المشروعات التي المؤسسة في سلفيت وقفيلية هي الأقل تأثيراً. وبناء على ما سبق، فإنه من المفترض أن تكون الأولوية في التمويل للمحافظات التي كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة فيها أعلى ما يمكن، وهذا بالتأكيد لا يعني إيقاف تمويل المشروعات في المحافظات الأخرى

الجدول رقم (16): قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب المحافظة

الترتيب العام	المجموع	مؤشر الآثار الاجتماعية		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع		البيان
		الترتيب	قيمة	الترتيب	قيمة	الترتيب	قيمة	الترتيب	قيمة	
1	11	5	4.09	1	4.02	1	4.13	4	4.14	القدس
1	11	1	4.32	5	3.65	3	4.01	2	4.17	بيت لحم
3	13	2	4.17	2	3.72	6	3.82	3	4.17	طوباس
4	15	3	4.12	9	3.57	2	4.05	1	4.17	الوسطى
5	24	7	3.97	3	3.70	8	3.79	6	4.03	رام الله
6	25	8	3.95	8	3.59	4	3.85	5	4.11	جنين
7	30	10	3.86	6	3.65	7	3.80	7	3.97	الخليل
8	31	9	3.94	4	3.66	10	3.68	8	3.92	رفح
9	33	4	4.11	15	3.23	5	3.83	9	3.86	خان يونس
10	38	6	4.02	11	3.52	11	3.67	10	3.86	عزة
11	45	11	3.84	10	3.57	9	3.72	15	3.71	أريحا
12	45	13	3.76	7	3.61	12	3.63	13	3.77	طولكرم
13	50	12	3.81	13	3.40	14	3.57	11	3.81	نابلس
14	54	15	3.59	12	3.48	13	3.59	14	3.75	البيرة
15	57	14	3.69	16	3.22	15	3.55	12	3.79	قلقيلية
16	62	16	3.47	14	3.34	16	3.41	16	3.63	سلفيت

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

3.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة حسب بعض خصائص المستفيدين

يبين الجدول رقم (17) مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب خصائص أصحاب هذه المشروعات. ويتضح من الجدول ما يلي: (1) كانت قيمة جميع مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية أعلى من 3 (أكثر من جيد)، وهذا دليل أن الكثير من خصائص رواد الأعمال والمستفيدين من خدمات المؤسسة بمثابة عوامل تحسن الأداء وتساعد في تعزيز الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشروعات، بمعنى أن المستفيد أو العميل هو هدف المؤسسة ولكن هو أيضاً أدواتها لتحقيق أهدافه. (2) لا يوجد فروقات جوهرية في مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب الجنس، بمعنى أن جنس أصحاب المشروعات المكلفين بإدارة وتشغيل المشروعات الممولة لا يؤثر في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات. وعليه، على المؤسسة التركيز على جدوى المشروع ومقدرته على الاستمرار ومن ثم النظر في جنس العميل. (3) تفرغ صاحب المشروع بشكل كامل للعمل في المشروع يحسن من أداء المشروع، ويزيد بالتالي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة. (4) توفر المهارات الإدارية اللازمة لإدارة المشروع لدى عملاء المؤسسة يحسن أداء المشروع، ويزيد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة. (5) لم يتضح من النتائج أن المستوى التعليمي للمستفيدين من البرامج التمويلية في المؤسسة تأثير واضح (كبير) في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة. وعليه، فإن التركيز يجب أن يكون على توفر شروط التمويل والكفاءة والملاءة المالية والإدارية بغض النظر عن المستوى التعليمي.

الجدول رقم (17) قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب

بعض خصائص المستفيدين

مؤشر الآثار الاجتماعية	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	البيان
3.93	3.57	3.76	3.95	الجميع
3.89	3.57	3.72	3.94	ذكور
4.01	3.57	3.84	3.95	إناث
3.88	3.54	3.73	3.93	أعزب
3.95	3.58	3.78	3.95	متزوج
3.73	3.46	3.51	3.82	أخرى

مؤشر الآثار الاقتصادية	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	البيان
المستوى التعليمي				
3.82	3.44	3.45	3.81	أقل من إعدادي
3.91	3.37	3.71	3.92	إعدادي
3.89	3.59	3.74	3.93	ثانوي
4.00	3.47	3.81	3.98	دبلوم
4.00	3.67	3.84	3.99	جامعة
3.80	3.43	3.48	3.72	دراسات عليا
خصائص المستفيد الأخرى				
3.95	3.60	3.78	3.96	متفرغ للمشروع
3.87	3.48	3.68	3.88	غير متفرغ للمشروع
3.92	3.54	3.74	3.93	لم يحصل على دعم فني
4.02	3.73	3.89	4.02	حصل على دعم فني
3.96	3.64	3.77	4.01	إداري
3.96	3.59	3.79	3.96	فني
3.91	3.53	3.38	3.91	إداري وفني
3.44	3.29	3.44	3.55	لم يستخدم كامل القرض لأغراض إنتاجية
3.94	3.58	3.77	3.95	استخدم القرض لأغراض إنتاجية

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

4.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب خصائص المشروع

يبين الجدول رقم (18). مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب خصائص المشروعات التي مولتها مؤسسة فاتن. ويتضح من الجدول تأثير خصائص المشروعات الممولة على أداء هذه المشروعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات، وذلك على النحو التالي: (1) حازت المشروعات الصناعية على المرتبة الأولى من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها على المستفيد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني، وجاء في المرتبة الثانية المشروعات التجارية، ثم الخدمية وأخيراً المشروعات الزراعية. وقد كانت الآثار الاقتصادية

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

والاجتماعية على صاحب المشروع في جميع القطاعات أعلى من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسرة من جهة، وأعلى منها على مستوى الاقتصاد الوطني. (2) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الفردية أعلى من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الأخرى. (3) حققت المشروعات الفردية آثار اقتصادية كبيرة على مستوى الفرد، بينما المشروعات التي يشارك في ملكيتها بعض أفراد الأسرة حققت آثار على مستوى الأسرة (كما هو متوقع)، وهذا يعزز التمويل الجماعي لا سيما إذا كان جميع المستفيدون من نفس الأسرة.

الجدول رقم (18): قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب بعض خصائص المشروعات الممولة

البيان	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاجتماعية
القطاع				
صناعي	4.02	3.87	3.80	3.99
تجاري	3.98	3.76	3.56	3.94
زراعي	3.88	3.74	3.49	3.90
خدمي	3.91	3.72	3.49	3.94
خصائص المشروعات الأخرى				
تجزئة	3.95	3.76	3.51	3.95
جملة	3.91	3.70	3.66	3.84
تجزئة وجملة	3.95	3.77	3.65	3.93
فردى	3.97	3.77	3.57	3.95
يملكه أفراد الأسرة	3.90	3.79	3.58	3.93
شركاء من الخارج	3.77	3.38	3.50	3.62

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

ومن جانب آخر، أظهرت النتائج أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي حققت نمو في عدد العمال مرتفعة مقارنة بتلك التي لم تحقق أي زيادة في عدد العمال. وتزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي حققت نمو في رأس المال مقارنة بتلك التي لم تحقق أي

زيادة في رأس المال (علاقة طردية بين الأداء وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية). وعليه، فإنه يمكننا القول إن تحسين أداء المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن بشتى الطرق سيؤدي حتماً إلى نموها وتطورها وزيادة قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وسيزيد بالتالي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات.

4.5 التحديات التي تواجه المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن

في إطار تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الإنتاجية التي قدمتها مؤسسة فاتن، وانطلاقاً من حقيقة أن حجم هذه الآثار مرتبطة بأداء المشروعات الإنتاجية التي مولتها المؤسسة والذي يتأثر بدوره بالتحديات التي تواجهها هذه المشروعات، جاء هذا الجزء ليساهم في تحديد أبرز التحديات التي تواجه المستفيدين من القروض الإنتاجية وتعيق مشروعاتهم وتؤثر في قدرتها على الاستمرار والنمو والتطور. ويبين الجدول رقم (19) أبرز التحديات التي تؤثر في أداء المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب جنس صاحب المشروع والتي أثرت في أدائها وحجم الآثار التنموية لها. ويتضح من الجدول أن أبرز هذه التحديات هي تلك التي تتعلق بصغر حجم ونطاق السوق في المناطق الفلسطينية (في ظل التقسيم والإغلاقات المستمرة) وحدة المنافسة لا سيما من قبل المستوردات الأجنبية، والظروف الاقتصادية والسياسية المحلية ذات الأثر المباشر على تنقل السلع والخدمات والمواد الأولية والعاملين وعلى قدرة المشروعات من الوصول إلى أسواق السلع وأسواق المواد الأولية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالقطاع الذي يعمل به المشروع، وعدم التقويم المستمر للمشروع مما يؤثر على قدرته على التعامل مع الأزمات المالية وغير المالية غير المتوقعة، واستخدام بعض المستفيدين لقروضهم الإنتاجية لأغراض استهلاكية. ومن أبرز التحديات أيضاً صعوبة الحصول على التمويل المناسب في الوقت المناسب، وتواضع سقف التمويل (يقلل من فرص زيادة الطاقة الإنتاجية والاستفادة من وفورات الحجم)، وضعف دور مؤسسات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال (ضعف بنية منظومة مؤسسات الدعم الفني في فلسطين) وغيرها من التحديات كما هو مبين في الجدول. ويلاحظ من الجدول أيضاً عدم وجود فروق في آراء كل من الذكور والإناث حول التحديات التي تواجههم وتواجه مشروعاتهم، وهذا يعني أن المشروعات التي تدار من الذكور وتلك التي تدار من الإناث تعاني إلى حد كبير من ذات التحديات والمعوقات.

**أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية
للإقراض والتنمية "فانت"**

الجدول رقم (19): أبرز التحديات التي تؤثر في أداء المشروعات الممولة ومن مؤسسة فانت ودورها التنموي

حسب جنس صاحب المشروع

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
عوامل تتعلق بصغر حجم السوق "عدد العملاء وحجم المبيعات والمنافسة"	81.84	81.44	82.57
عوامل تتعلق بالقطاع الذي أعمل به	80.37	80.41	80.29
عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية المحلية "ارتفاع أسعار المواد الخام وتغير التشريعات"	80.37	79.50	81.95
عدم تقييم أداء المشروع بشكل مستمر	76.69	76.31	77.39
استخدام القرض للغاية التي أخذ من أجلها "إنتاجي وليس استهلاكي"	74.93	75.40	74.07
عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية	72.35	73.58	70.12
صعوبة الحصول على التمويل في بعض مراحل المشروع - حالة الأزمات	70.15	69.02	72.20
حجم التمويل المقدم من المؤسسة	68.53	68.79	68.05
عوامل تتعلق بجدية صاحب المشروع	66.99	68.22	64.73
ضعف دور مؤسسات الدعم الفني المتخصصة	66.18	65.60	67.22
عوامل تتعلق بالقوى العاملة "الولاء الوظيفي والإنتاجية"	62.72	64.92	58.71
ضعف مستوى التشبيك والعلاقة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى "غير التمويلية"	64.41	64.58	64.11
عوامل تتعلق بكفاءة الإدارة والقدرة على التعامل مع الأزمات	65.81	64.46	68.26
نوع القرض المقدم من المؤسسة	61.40	62.87	58.71
عدم إتمام مراحل التأسيس بشكل صحيح - دراسة الجدوى والقرار الاستثماري	60.15	61.16	58.30
صعوبة الحصول على الخدمات غير التمويلية من مصادر أخرى	60.29	60.02	60.79
مستوى الخدمات غير التمويلية المقدمة من المؤسسة	53.60	54.21	52.49
المتوسط	68.60	68.85	68.23

المصدر: حسابات الباحث من نتائج الاستبانة.

وفي إطار تسهيل عملية التعامل مع هذه التحديات، فقد تم استقراء آراء المستفيدين حول التحديات التي تواجه كل قطاع من القطاعات الإنتاجية التي يعملون بها. أما أبرز التحديات التي تواجه القطاع التجاري فتتضمن: التقلبات المستمرة في الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية، وصغر حجم السوق والمنافسة ولجوء بعض المستفيدين إلى استخدام القروض لأغراض غير إنتاجية وعدم متابعة وتقييم أداء المشروع بشكل مستمر وصعوبة الحصول على التمويل (القروض قصيرة الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة). أما التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية

والخدمية وتتوثر في أدائها ودورها التنموي على كل المستويات فتكاد تكون هي ذات التحديات التي تواجه المشروعات التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استعراض هذه التحديات هنا ليس هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة يتم من خلاله التعرف على التحديات التي يجب على الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة العمل على تذليلها وفقاً لدرجة تأثيرها (الأولوية للتحديات الأكثر تأثيراً على الأداء وبالتالي على الآثار الاقتصادية والاجتماعية).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استعراض التحديات السابقة لم يكن عبثاً وهدفاً، بل كان وسيلة للتعرف على معاناة المستفيدين والمشروعات الممولة من مؤسسة فائن من أجل محاولة التدخل للتقليل من حدة هذه التحديات قدر الإمكان. ويساعد التحليل السابق للتحديات في تحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها (التركيز على تذليل التحديات الأكثر خطورة من خلال الدعم الفني)، كما يساهم في تحديد الفئات التي يجب مساعدتها (وهي الفئات الأكثر معاناة والأكثر أثراً). فعلى سبيل المثال، يمكن القول إن الأولوية في التعامل مع التحديات السابقة للقطاع الصناعي والمشروعات العاملة في محافظات القدس وبيت لحم، والمشروعات التي لا يتفرغ أصحابها للعمل بها (الأكثر معاناة ودورها التنموي كبير) وهكذا.

سادساً: النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

- تحتل المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فائن" المرتبة الأولى في سوق التمويل الأصغر في فلسطين وذلك من حيث حجم التمويل وعدد القروض المصروفة والقائمة وعدد الفروع وعدد العاملين وعدد المستفيدين وغيرها من المؤشرات التي أبرزتها الدراسة.
- تركت القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية أثراً اقتصادياً واجتماعياً كبيرة على المستفيدين وأسرهم، كما تركت أثراً على المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني. وبهذا تكون المؤسسة أحد أبرز الجهات غير الربحية العاملة في مجال مواجهة الفقر والبطالة في فلسطين.
- حققت المؤسسة طفرة في أدائها وحجم أنشطتها خلال الفترة (2010-2019). بلغ إجمالي حجم القروض المصروفة حوالي 477 مليون دولار، وعدد القروض المصروفة حوالي 129 ألف قرض، وعدد فرص العمل المستحدثة للمقترضين حوالي 73657 فرصة عمل أو لغيرهم (حوالي 36308 فرصة عمل)، وعدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين (326438 مستفيد مباشر وغير مباشر).

- بلغ مجموع قيمة القروض غير الإنتاجية خلال مجمل الفترة حوالي 195.5 مليون دولار، بينما بلغ مجموع القروض الإنتاجية حوالي 281.8 مليون دولار. ويعكس التغير في التوزيع النسبي للقروض المصروفة مرونة السياسة الائتمانية للمؤسسة وقدرتها على التجاوب مع التغيرات الاقتصادية والتغير في ظروف وهيكّل الطلب على الائتمان، كما يعكس قدرة المؤسسة على توجيه التمويل نحو قنوات تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- بلغ مجموع فرص العمل المستحدثة للمقترضين أنفسهم خلال (2010-2019) حوالي 73657 فرصة عمل، بينما بلغت فرص العمل المستحدثة لغير المقترضين (من أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي) حوالي 36308 فرصة عمل. وبهذا يكون مجموع فرص العمل المستحدثة بحدود 109965 فرصة عمل.
- تراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين أنفسهم بين حوالي 2000-8000 دولار، وبلغ المتوسط حوالي 4165 دولار. وتراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين وغير المقترضين بين 1745 دولار عام 2010 وحوالي 3933 دولار عام 2019. وبلغ متوسط التكلفة خلال (2010-2019) حوالي 2587 دولار.
- تقدم المؤسسة مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة في مختلف محافظات الدولة. وتركزت القروض الإنتاجية التي حصل عليها المستفيدون من المؤسسة إلى آثار اقتصادية إيجابية كانت جميعها - وفقاً لرأي المستفيدين أنفسهم - أعلى من المتوسط، وهذا دليل واضح على الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة فاتن في دعم جهود التنمية على المستويين الكلي والجزئي.
- يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، و/أو تدريب بعضهم، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وقدراتهم ومهاراتهم، وإلى تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون والمشروعات الممولة في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وتنمية المنطقة التي أقيمت بها المشروعات (التنمية المحلية)، وتعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.
- ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة فاتن في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج

الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع. أما على مستوى الأسرة، فقد ساهمت المشروعات الممولة في رفع المستوى المعيشي للأسرة، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، وتوثيق العلاقات بين أفراد الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة، والتقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وفي رفع مستوى ونوعية التعليم لأي من أفراد الأسرة، وتوزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة".

2.6 التوصيات

- في إطار العمل ضمن أولويات وأهداف الخطط الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، ترى الدراسة ضرورة تعظيم الاستفادة من هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والأسري والتنمية المحلية لا سيما في المحافظات البعيدة، وذلك من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام للمشروعات التي قد تساهم في زيادة الصادرات والإحلال محل المستوردات، وتلك التي تركز على المناطق الأكثر فقراً من أجل تقليل التباين النسبي في مستويات الدخل، كما يمكن ذلك من خلال تبني فكر العناقيد الصناعية.
- يتطلب تعظيم الدور التنموي التي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر مجموعة من المتطلبات أهمها نشر روح المبادرة والتوجه نحو العمل الحر والسعي نحو الابتكار والإبداع، وجود تشريعات محفزة وبيئة استثمارية مشجعة، زيادة سهولة الحصول على التمويل، زيادة الوصول إلى الأسواق، الحصول على خدمات الدعم الفني وتوفير المعلومات اللازمة، ووجود نظم تعليمية تعمل على تعزيز ثقافة العمل الحر ومنظومة من المؤسسات الداعمة والراعية والممولة وخطة استراتيجية شاملة طويلة الأجل وهيئة مستقلة لإدارة القطاع، كما يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه هذه المشروعات والعمل على تذليلها .
- نظراً لما ينجم عن القروض غير الإنتاجية من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية كبيرة على مستوى المستفيد وأسرته، فقد بات من الضروري العمل على زيادة فرص الحصول على هذه القروض وتوسيع شريحة المستفيدين منها بشتى الوسائل، وذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها: المرونة في تحديد قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض)، الإسراع في اتخاذ القرار الائتماني (تقليل فترة الانتظار)، مزيد من المرونة في شروط الاقتراض لتلائم طبيعة المستفيدين، مرونة في تحديد فترة السداد وفترة السماح، إيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطي مختلف الاحتياجات الأسرية والمنزلية الملحة، توفير وحدة تمويل متنقلة تصل إلى المناطق المهمشة

والبعيدة، تنظيم المزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية، توفير منتجات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط خاصة، مرونة في التعامل مع حالات التعثر في السداد.

- ضرورة الاستفادة من نتائج قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات والقطاعات عند تحديد الأولويات ومخصصات التمويل المستقبلية بحيث يتم العمل على الوصول إلى التوزيع الجغرافي والقطاعي الأمثل للقروض والمشروعات الممولة.

- ضرورة مواكبة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومختلف الفئات المستهدفة وبشكل مستمرة، وإعادة تصميم المنتجات والبرامج التمويلية التي تقدمها المؤسسة بما يتوافق مع احتياجات السوق ويضمن تكاملية وشمولية المؤسسات التمويلية التنموية العاملة في السوق الفلسطيني.

- الاستفادة من نتائج تأثير خصائص صاحب المشروع على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية عند وضع أو تحديث شروط التمويل وعند تحديد معايير تقييم المستفيدين. وهذا يتطلب قيام ضباط الائتمان بمراجعة نتائج الدراسة التي تبين الخصائص التي رافقها أكبر أثر تنموي والتركيز عليها. فعلى سبيل المثال: التفرغ للمشروع يحسن الأداء ويعزز الأثر، هذا يتطلب اهتمام أكثر من ضابط الإقراض.

- زيادة فرص تمويل المشروعات المتوسطة (دون التأثير في حجم وعدد وحصة المشروعات الصغرى والصغيرة) باعتبارها ذات أكبر تأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، حيث تظهر بعض الآراء التي تشير إلى أن حجم المشروعات الممولة من المؤسسة وحجم التمويل ورأس المال يقف عائقاً أمام تعظيم الدور التنموي لهذه المشروعات على المستوى الكلي باعتبار غالبية هذه المشروعات صغرى أو صغيرة.

- ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للمشروعات التي تساعد في التقليل من المستوردات (الإحلال محل المستوردات) وذلك من برنامج تمويلي خاص، ويمكن التعاون في هذا المجال مع الجهة الحكومية الداعمة المعنية بتشجيع الصادرات.

- ضرورة الاستفادة من نتائج قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البرامج التمويلية عند وضع مخصصات التمويل المستقبلية بحيث يتم العمل على الوصول إلى التوزيع الأمثل، ومعالجة بعض البرامج الراكدة وتعزيز البرامج ذات أكبر أثر تنموي.

المراجع العربية

أبو سليم، شذا سليم عبد العزيز (2019)، تعزيز ريادة الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، كلية فلسطين التقنية.

أبو شنب، سامح عبد الكريم محمود (2016)، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر "حالة الأردن"، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، مجلد (12)، العدد (2)، 1437.

أبو مدللة، سمير والعجلة، مازن (2013)، التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث، العدد الخامس، فلسطين.

إيهاب مقابله (2018)، مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2020.

جامعة عين شمس (2010)، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، جمهورية مصر العربية.

حامد، مهند (2009)، نحو سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. منشورات معهد الأبحاث الاقتصادية "ماس" رام الله، فلسطين، 2009.

درويش، سالم سليمان (2015)، دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، المجلد الثاني، العدد الأول، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الدماغ، حنين جلال (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة، 2008 - 1995)، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية (2013)، الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين.

- عبد المنعم، هبة وآخرون (2019)، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- العساف، فريال حجازي (2006)، دراسة حول المرأة الريفية وحققها في الغذاء الكافي، مركز حقوق الإنسان، الأردن، 2012.
- المحروق، ماهر حسن، مقابلة، إيهاب (2006). المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الأردن.
- المعهد العربي للتخطيط (2017)، "أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل"، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المعهد العربي للتخطيط (2017)، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، دولة الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط (2018)، الدراسة الاستشارية "تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الممولة من صندوق الرفد بسلطنة عُمان"، دولة الكويت.
- المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية، التقرير السنوي للأعوام (2010-2019).
- مؤسسة بلانت فاينانس (2008)، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة مسحية.

المراجع الأجنبية

- Anton Simanowitz and Alice Walter, "Ensuring Impact," in Pathways out of Poverty, ed. Sam Daley-Harris (Bloomfield, Conn.: Kumarian Press, 2002)
- Copestake, J., Bhalotra, S., and Johnson, S. 2001. Assessing the Impact of Microcredit: A Zambian Case Study. The Journal of Development Studies, Vol.37, No.4, pp (81-100).
- Donald Snodgrass and Jennefer Sebstad, Clients in Context: The Impacts of Microfinance in Three Countries, Synthesis Report (Washington, DC: AIMS/MSI, 2002).
- Hulme, D. 2000. Impact Assessment Methodologies for Microfinance: Theory, Experience and Better Practice. World Development. Vol.28. No.1, p81.
- IFC (2012), "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance."

Khandker, S, Samad, H., and Khan, Z.H. 1998. Income and Employment Effects of Micro-credit Programs: Village Level Evidence from Bangladesh, Vol. 35, No. 2, pp (96-124).

Magableh, I & Kharabsheh, R. (2011), "Employability of Graduates: Role of SMEs and Alternative Curriculums", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 34, 2011

Magableh, Ihab (2009a), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2009b), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

Rosintan D.M. Panjaitan-Drioadisuryo, K.C. 1999. Gender, Self-employment and Microcredit Programs: An Indonesian Case Study. The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.39, pp (769-779).

Siwar, Ch. & Basri, A.T. 2001. Micro-finance Capacity Assessment for Poverty Alleviation: Outreach, Viability and Sustainability. Humanomics, Vol.17, No.1, p127.